

Distr.: General
14 June 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

البند ٨٨ (ب) من القائمة الأولية*

تخفيض الميزانيات العسكرية: المعلومات
الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك
شفافية النفقات العسكرية

فريق الخبراء الحكوميين المعني بتسيير أعمال أداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويرها

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتسيير أعمال
أداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويرها. وقد أنشئ
الفريق عملاً بالفقرة ٥ (ج) من قرار الجمعية العامة ١٣/٦٢.

* A/66/50.



تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتسيير أعمال أداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويرها

موجز

يقدم هذا التقرير استعراضاً عن تسيير أعمال أداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية. ويتضمن دراسة للأسباب التي قد تمنع البلدان من الإبلاغ عن النفقات العسكرية، ويورد توصيات ترمي إلى مواءمة نموذج الإبلاغ مع المستجدات الأمنية والعسكرية، وتقديم حوافز إضافية للدول كي تشارك في الأداة.

وخلص فريق الخبراء إلى أن الشفافية في النفقات العسكرية تظل عنصراً أساسياً من عناصر بناء الثقة وإشاعة الاطمئنان بين الدول، كما أنّها، حين تقترب من غيرها من التدابير المتخذة على الصعيدين العالمي والإقليمي، تساعد على تخفيف حدة التوترات الدولية. وفي التقرير تأكيد على ضرورة المشاركة في الإبلاغ عن النفقات العسكرية على أوسع نطاق ممكن. وعلاوة على ذلك، لاحظ الفريق أهمية زيادة حجم الموارد المتاحة أمام آلية الأمم المتحدة لتزعم السلاح في الترويج للأداة.

ويؤكد الفريق أيضاً على ضرورة استخدام نموذج الإبلاغ الموحد كأسلوب مفضل للإبلاغ. ومن أجل تحسين مراعاة خصوصيات نظم المحاسبة الوطنية وتيسير المشاركة في الأداة وتوسيع نطاقها، اتفق الفريق على فهم مشترك للنفقات العسكرية وعلى عدد من التعديلات المدخلة على نموذج الإبلاغ بصيغته الموحدة والمبسطة، ووضَع صيغةً للتقرير 'الصفري'. وضُمّت الصيغ الثلاث إلى بعضها تحت عنوان جديد مقترح هو "تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية". وعلى هذا النحو، سيكون بمقدور الدول أن تختار أنسب نموذج للإبلاغ، وهي مدعوة إلى استكمال التقارير الوطنية بتقديم توضيحات ومواد ووثائق إضافية. وأوصى الفريق بأن تُدرج في التقرير الوطني معلومات عن جهة اتصال وطنية من أجل تيسير الاتصالات بين الدول الأعضاء والأمانة العامة.

وأوصى فريق الخبراء بأن تنشئ الجمعية العامة عملية تستهدف إجراء استعراض دوري للتقرير. بما يضمن استمرار جدواه ومواصلة العمل به، واقترح إجراء الاستعراض القادم بعد خمس سنوات من الآن.

المحتويات

الصفحة	
٥	تصدير بقلم الأمين العام
٦	كتاب الإحالة
١١	أولا - مقدمة
١١	ثانيا - عرض عام للمعلومات الأساسية عن الأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية
١١	ألف - إنشاء الأداة الموحدة
١١	باء - تطور الأداة الموحدة
١٤	ثالثا - استعراض مواصلة تسيير أعمال الأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية
١٤	ألف - لمحة عامة
١٤	باء - مدى جدوى الأداة الموحدة
١٦	جيم - المشاركة على الصعيدين العالمي والإقليمي وتحقيق هدف عالمية العمل بالأداة الموحدة
١٧	دال - الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي
١٧	هاء - استخدام نماذج الإبلاغ
١٨	واو - إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات المبلغ عنها
١٨	زاي - أنشطة الأمانة العامة للأمم المتحدة
١٩	رابعا - تطوير أداة الإبلاغ بغرض تحسين تسيير أعمالها
١٩	ألف - زيادة جدوى أداة الإبلاغ وتوسيع نطاق المشاركة فيها
١٩	باء - الترويج للأداة الموحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي
٢٠	جيم - طريقة الإبلاغ
٢٠	دال - موازنة نموذجي الإبلاغ الموحد والمبسط
٢٣	هاء - مساعدة الدول على الإبلاغ عن النفقات العسكرية
٢٤	واو - تعزيز قاعدة بيانات الأداة الموحدة

٢٤ الاستنتاجات والتوصيات	خامسا -
٢٤ الاستنتاجات	ألف -
٢٦ التوصيات	باء -

المرفقات

٣٢ ٢٠١٠-١٩٨١، للإبلاغ،	الأول - مشاركة الدول في أداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ،
٥٢	الثاني - تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية.

تصدير بقلم الأمين العام

تمثل مشكلة ارتفاع الميزانيات العسكرية مصدر قلق للمجتمع الدولي منذ فترة طويلة. فبعد وقت قصير من تأسيس الأمم المتحدة، طُرحت في الجمعية العامة مقترحات للحد من الميزانيات العسكرية. وقد طُرحت هذه المقترحات من منطلق الاعتقاد بأن مثل هذه التدابير من شأنها أن تيسر نزع السلاح على الصعيد العالمي، بما في ذلك تخفيض الترسانات فعلياً، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي بدوره إلى تحرير الموارد كي تُكرس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدل صرفها في النفقات العسكرية.

وفي عام ١٩٨٠، وضعت الجمعية العامة أداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية، وشجعت جميع البلدان على الإبلاغ سنوياً عن نفقاتها ذات الصلة بالجمال العسكري طيلة العام السابق لموعد الإبلاغ. واعتُبر أن الشفافية في الإنفاق العسكري عنصر مهم من عناصر بناء الثقة وإشاعة الاطمئنان، ولا سيما على الصعيد الإقليمي. إذ إن الأمم المتحدة حين تضع الأرقام الواردة في التقارير في متناول الجمهور، إنما هي بذلك تتيح إمكانية التحقق من تلك الأرقام وتحليلها.

وفي عام ٢٠١٠، أنشأتُ فريقاً من الخبراء الحكوميين كي يتولى استعراض الأداة لأول مرة منذ إنشائها، ويرفع تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وتقرير الفريق معروض أمامكم الآن، وفيه عدد من التوصيات العملية الرامية إلى جعل الأداة أكثر يسراً في الاستخدام وأكثر ملاءمة لعالمنا المتغير.

وأرحب ترحيباً خاصاً بالدعوة التي وجهها الفريق إلى الحكومات كي تستكمل البيانات التي تدلي بها في تقاريرها بما يلزم من توضيحات ووثائق. إن مثل هذه المعلومات الإضافية المتعلقة بالإنفاق العسكري، مشفوعة بإبداء الاستعداد على توضيح سياقات الخيارات المتعلقة بالميزانية وتفسير هذه الخيارات ومناقشتها، ستجعل من التقارير المتعلقة بالنفقات العسكرية مصدراً يثري عملية إجراء حوار حقيقي بين البلدان يفضي إلى بث الثقة في ما بينها.

وقد أقر الفريق بقدره أداة الإبلاغ على الإسهام بشكل ملموس في خدمة السلام والأمن. وآمل أن تتمكن من الذهاب إلى أبعد من ذلك، فنحني ثمار تحرير الموارد وتوجيهها إلى التنمية، وهو أمل طال انتظاره واشتدت الحاجة إليه. وأوصي بأن تنظر الجمعية العامة في هذا التقرير.

كتاب الإحالة

[١٩ حزيران/يونيه ٢٠١١]

سيدي،

أتشرف بأن أقدم طيه تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتسيير أعمال أداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويرها. وتضم قائمة أعضاء الفريق الذين عينتهم عملاً بالفقرة ٥ (ب) من قرار الجمعية العامة ١٣/٦٢ المؤرخ ٥ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٧ الخبراء التالية أسماؤهم:

الاتحاد الروسي

السيد فلاديمير سيرغييف

مدير إدارة المنظمات الدولية

وزارة الخارجية

موسكو

ألمانيا

السفير كلاوس فندريخ

نائب مفوض الحكومة الاتحادية لمراقبة الأسلحة ونزع السلاح

برلين

البرازيل

السيد جووا مارسيلو غالفو دي كيروز

مستشار في الممثلة الدائمة للبرازيل لدى مؤتمر نزع السلاح

جنيف

بور كينا فاسو

السيد وينسيسلاس جان ماغلوار زاغري

عقيد، وزارة الدفاع

واغادوغو

بيرو

السفير حوسيه أ. بيينا
النائب السابق لوزير الدفاع المكلف بالسياسات في وزارة الدفاع
سفير بيرو لدى كندا
أوتاوا

تايلند

السيدة بيمبورن تيمشيب
ضابطة برتبة مقدم
رئيسة شعبة إعداد ميزانية الدفاع
مكتب ميزانية الدفاع
وزارة الدفاع
بانكوك

رومانيا

السيدة أنكا جوركان
نائبة المدير
مديرية شؤون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، وحقوق الإنسان،
والمخاطر غير المتناظرة، وعدم الانتشار
وزارة الخارجية
بوخارست

الصين

السيد وانغ لي
مدير شعبة
إدارة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح
وزارة الخارجية
بيجين

فرنسا

السيدة ستيفاني دانيال - جنك
وزارة الدفاع
مديرية الشؤون الاستراتيجية
المديرية الفرعية لـ "سياسات الدفاع"
باريس

كوستاريكا

السيد لويس - ألبرتو كورديرو
المدير التنفيذي لمؤسسة أرياس للسلام والتقدم البشري
سان خوسيه

المغرب

السيد محمد الشرقاوي
مدير الشؤون المالية
إدارة الدفاع الوطني
الرباط

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

السيد ستيفارت ماكيلوب
مساعد الرئيس، سياسات مناهضة الانتشار
وزارة الدفاع
لندن

الهند

السيد سانديب آريا
مدير شعبة شؤون نزع السلاح والأمن الدولي
وزارة الخارجية
نيودلهي

الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة ديورا أ. فيشر
موظفة للشؤون الخارجية
مكتب الشؤون المتعددة الأطراف والنووية
مكتب الحد من الأسلحة والتحقق والامتثال
وزارة الخارجية
واشنطن العاصمة

اليابان

السيدة كيكو ياناي
كبيرة نواب المدير، شعبة الأسلحة التقليدية
إدارة نزع السلاح وعدم الانتشار والعلوم
وزارة الخارجية
طوكيو

وقد أعد التقرير في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ إلى أيار/مايو ٢٠١١، حيث عقد فريق الخبراء في هذه الفترة ثلاثة اجتماعات: الأول في جنيف من ٨ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، والثاني والثالث في نيويورك من ٧ إلى ١١ شباط/فبراير ومن ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١.

وبعد مناقشات مستفيضة، أكد فريق الخبراء من جديد أن الشفافية في الأمور العسكرية تؤدي إلى زيادة القدرة على التنبؤ بأنشطة الدول في المجال السياسي العسكري، وتشكل عنصراً أساسياً من عناصر إرساء مناخ من الثقة والاطمئنان بين الدول. ولذلك شدد الفريق على أهمية مداومة جميع الدول الأعضاء على المشاركة بانتظام في الإبلاغ عن النفقات العسكرية وتقديم بيانات شاملة قدر الإمكان. ويرى الفريق أيضاً أن بإمكان مسؤولي الأمم المتحدة الرفيعة المستوى أن يسهموا في الترويج للأداة عن طريق العمل بنشاط على إبراز أهميتها ودورها بوصفها المصدر الرئيسي لما هو متاح للجمهور من بيانات رسمية مجمعة عن الإنفاق العسكري.

ونظر الفريق في عدد من المقترحات المقدمة من خبراء يمثلون مختلف المناطق، وهي مقترحات ترمي إلى تعديل نماذج الإبلاغ كي تساهم بصورة أفضل التغيرات في الواقع الأمني، بما في ذلك مشاركة القوات المسلحة في الاضطلاع بالمهام غير العسكرية الواسعة النطاق.

وبعد مناقشات مستفيضة، اتفق الفريق على عدة توصيات. وتشمل هذه التوصيات على وجه الخصوص إدخال تعديلات معينة على نموذج الإبلاغ الموحد، وإبداء ملاحظات إيضاحية، ووضع صيغة للتقرير 'الصفري'. وأوصى الفريق أيضاً باستكمال التقارير المعدة عن النفقات العسكرية، عند الاقتضاء، بتوضيحات ووثائق إضافية تسمح بتحسين فهم البيانات المقدمة.

ويود أعضاء الفريق الإعراب عن تقديرهم للمساعدة التي تلقوها من أعضاء الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويودون بصفة خاصة أن يتوجهوا بالشكر إلى السيد يوري كريفونوس الذي اضطلع بمهام أمين الفريق، والسيد بينغت - غوران بيرغستراند الذي اضطلع بمهام الخبير الاستشاري للفريق. ويعرب الفريق أيضاً عن امتنانه للسيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على الدعم الذي تلقاه منه.

وقد طلب فريق الخبراء الحكوميين إليّ، بصفتي رئيساً للفريق، أن أقدم إليكم باسمه هذا التقرير الذي اعتمده الفريق بتوافق الآراء.

(توقيع) كلاوس فندرليخ

رئيس فريق الخبراء الحكوميين

المعني بتسيير أعمال أداة الأمم المتحدة الموحدة

للإبلاغ عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويرها

أولا - مقدمة

١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ١٣/٦٢، أنشأ الأمين العام فريقاً من الخبراء الحكوميين، على أساس التمثيل الجغرافي العادل، كي يتولى استعراض تسيير أعمال الأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية ومواصلة تطويرها، مع مراعاة الآراء التي أعربت عنها الدول والتقارير السنوية المقدمة من الأمين العام بشأن هذا الموضوع. وأحاطت الجمعية العامة علماً بالحاجة إلى تحسين تسيير أعمال الأداة الموحدة وتوسيع نطاق المشاركة فيها على ضوء التغييرات التي طرأت منذ ظهورها عام ١٩٨٠.

ثانياً - عرض عام للمعلومات الأساسية عن الأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية

ألف - إنشاء الأداة الموحدة

٢ - أنشئت أداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية عام ١٩٨٠، وبدأ العمل بها عام ١٩٨١ وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٤٢/٣٥ بء، المعنون "تخفيض الميزانيات العسكرية". وأكدت الجمعية العامة في ذلك القرار على قيمة هذه الوسيلة من وسائل الإبلاغ الدولي بوصفها سبيلاً يفضي إلى زيادة الثقة بين الدول بإسهامها في زيادة قدر الصراحة في المسائل العسكرية (انظر أيضاً القرار ٦٧/٣٣). وكانت الجمعية مقتنعة وقتئذ بأن الإبلاغ المنتظم عن النفقات العسكرية ينبغي أن يصبح خطوة مهمة في التحرك نحو إجراء تخفيضات متفق عليها ومتوازنة في النفقات العسكرية. وأوصت الجمعية في قرارها ١٤٢/٣٥ بء بضرورة أن تنتفع جميع الدول الأعضاء بأداة الإبلاغ، وأن تقدم تقريراً سنوياً إلى الأمين العام عن حجم نفقاتها العسكرية المنفقة في آخر سنة مالية تتوافر عنها بيانات.

باء - تطور الأداة الموحدة

٣ - في الفترة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢، نظر فريق خبراء مخصص في إمكانيات زيادة تحسين أداة الإبلاغ وكذلك إيجاد حلول لمسألة مقارنة النفقات العسكرية فيما بين الدول، وأوصى، في جملة أمور، بوضع تعادلات من شأنها معادلة القوة الشرائية النسبية لعملة كل بلد ومعاملات انكماش السعر المطبقة على القطاع العسكري في كل دولة (انظر A/S-12/7). وفي عام ١٩٨٥، قدم فريق آخر من الخبراء تقريراً عن "إنشاء الأرقام القياسية للأسعار العسكرية وتعادلات القوة الشرائية" (A/40/421). وكان من المفترض أن ييسر نهج كهذا التوصل إلى اتفاقات دولية تستهدف تجميد النفقات العسكرية أو خفضها أو كبجها على نحو آخر.

٤ - وقد تطورت وظائف الأداة مع مواصلة الدول الأعضاء جهودها في مجال الحد من النفقات العسكرية. وسارت تلك الجهود في مسارين تحقيقاً لتلك الغاية. أولاً، بذلت الجمعية العامة جهوداً بهدف توسيع نطاق المشاركة في نظام الإبلاغ الموحد وذلك من خلال اتخاذ قرارات بشأن المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية^(١). وفي تلك القرارات طُلب من الدول الأعضاء أيضاً أن تقدم إلى الأمين العام بياناً عن التدابير التي اتخذتها للإسهام في زيادة قدر الصراحة في المسائل العسكرية عموماً، وفي تحسين تدفق المعلومات الموضوعية عن الإنفاق العسكري والقدرات العسكرية على وجه الخصوص.

٥ - ثانياً، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٨٣/٣٤ واو، الذي أعيد تأكيده في وقت لاحق في القرار ١٤٢/٣٥ ألف والقرارات الأخرى بشأن هذا الموضوع المعنون "تخفيض الميزانيات العسكرية"^(٢)، تفاوضت الدول الأعضاء، في الفترة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٩، ضمن إطار مبادئ هيئة نزع السلاح التي ينبغي أن تحكم الإجراءات الأخرى التي تتخذها الدول بشأن تجميد الميزانيات العسكرية وتخفيضها. وفي غياب اتفاق بشأن متطلبات الشفافية، لم تنجح هيئة نزع السلاح في اختتام المفاوضات بشأن النص بتوافق الآراء عام ١٩٨٩. وأحيل النص إلى الجمعية العامة، فأحاطت علماً بمجموعة المبادئ التي وضعتها هيئة نزع السلاح بوصفها مبادئ توجيهية لها فائدتها في اتخاذ إجراءات أخرى في هذا الميدان (القرار ١١٤/٤٤ ألف).

٦ - ومنذ عام ١٩٩٠، كُرس جهود هيئة نزع السلاح، عملاً بقرار الجمعية العامة ١١٦/٤٤ هاء، لوضع "المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بإعداد معلومات موضوعية عن مسائل عسكرية"^(٣) (A/47/42، المرفق الأول). وقد أُنجز هذا العمل عام ١٩٩٢ وأقرته الجمعية العامة في قرارها ٥٤/٤٧ بء. وشملت الأهداف الرئيسية تعزيز الانفتاح والشفافية بشأن المسائل العسكرية، مع زيادة القدرة على التنبؤ بالأنشطة العسكرية والحد من مخاطر النزاع العسكري وزيادة الوعي العام بمسائل نزع السلاح. وأوصى بمواصلة العمل بنظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن الإنفاق العسكري مع مواصلة تحسينه (المرجع نفسه، الفقرة ١١). وأسفر تأييد الجمعية العامة لهذه التوصية عن تحول الأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية إلى واحد من التدابير المستقرة التي تتيح بناء الثقة، ومن الوسائل العملية التي تسهم بها جميع الدول سنوياً في تعزيز السلام والأمن الدوليين.

(١) القرارات ٩٩/٣٧ زاي و ١٨٨/٣٨ جيم و ٩٤/٤٠ كاف و ٥٩/٤١ بء و ٣٨/٤٢ طاء و ٧٥/٤٣ زاي و ١١٦/٤٤ هاء.

(٢) القرارات ٨٢/٣٦ ألف و ٩٥/٣٧ ألف و ١٨٤/٣٨ ألف و ٦٤/٣٩ ألف و ٩١/٤٠ ألف و ٥٧/٤١ و ٣٦/٤٢ و ٧٣/٤٣.

٧ - وفي عام ١٩٩٣، نوّهت الجمعية العامة، في قرارها ٦٢/٤٨، بالدور الذي يضطلع به نظام الإبلاغ الموحد في الأمم المتحدة في زيادة تدفق المعلومات عن النفقات العسكرية وتبادلها، وشددت على أهمية ذلك الدور، وذلك من خلال ترحيبها بالتقدم المحرز مؤخرًا في الحد من الأسلحة ونزع السلاح، بوصفه خطوة ستؤدي، في الأمد الطويل، إلى تخفيضات كبيرة في النفقات العسكرية، وإعراها عن قناعتها بأن تحسّن العلاقات الدولية، نتيجة لانتهاج المواجهة بين الشرق والغرب، يشكل أساسًا سليمًا من أسس الترويج لمواصلة الوضوح والشفافية في جميع المسائل العسكرية. وبناءً على ذلك، جرى عام ١٩٩٤، بموجب القرار ٦٦/٤٩، إدماج بندي جدول الأعمال السابقين المعنونين "تخفيض الميزانيات العسكرية" و "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية" في بند جديد معنون "المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية". وفي ذلك القرار طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعمم سنويًا التقارير عن النفقات العسكرية بصيغتها التي وردت بها من الدول الأعضاء، وهي ممارسة ما برحت مستمرة، وأن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن سبل ووسائل تنفيذ المبادئ التوجيهية والتوصيات المتعلقة بإعداد معلومات موضوعية عن المسائل العسكرية، ولا سيما حول كيفية تعزيز المشاركة في الأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية وتوسيع نطاق تلك المشاركة.

٨ - وفي عام ١٩٩٨، دعا الأمين العام، بتأييد من الجمعية العامة (القرار ٤٢/٥٢)، إلى عقد مشاورات مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى التي تتلقى تقارير من الدول بشأن إنفاقها العسكري. وناقش المشاركون هيكل الأداة، ومدى قدرة الحكومات على الإبلاغ، وعملية الإشراف على نظام الإبلاغ، والحوافز المقدمة إلى الحكومات لحثها على المشاركة. ووردت خمس توصيات رئيسية في تقرير الأمين العام (A/53/218):

- (أ) تحسين نظام الأمم المتحدة للإبلاغ؛
- (ب) استطلاع آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بالعقبات التي تحول دون مشاركتها؛
- (ج) تقديم حوافز إلى الدول الأعضاء تشجعها على المشاركة؛
- (د) إزالة العوائق التقنية؛
- (هـ) تعزيز التكامل فيما بين مختلف وسائل الإبلاغ الدولية والإقليمية والتعاون فيما بينها.

٩ - ومنذ ذلك الحين، سعت الأمانة العامة للأمم المتحدة بانتظام إلى نشر آراء الدول الأعضاء إزاء العمل بالأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية وسبل تحسينها. وفي عام ٢٠٠٢، بدأ العمل بنموذج إبلاغ مبسط بهدف تعزيز مشاركة الدول في الإبلاغ عن الإنفاق العسكري.

ثالثاً - استعراض مواصلة تسيير أعمال الأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية ألف - لحة عامة

١٠ - استعرض الفريق البيانات والمعلومات المقدمة من الحكومات، في إطار الأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية منذ إنشائها، وكذلك وجهات النظر والاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء بالصيغة التي وردت بها في تقارير الأمين العام عن سبل ووسائل تحسين العمل بنظام الإبلاغ الموحد. واستفاد الفريق من المعلومات المقدمة له من مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بما في ذلك أحد المنشورات^(٣)، إلى جانب البيانات الإيضاحية المقدمة من المكتب، والتي تضمنت بيانات إحصائية عن تسيير أعمال الأداة الموحدة واستخدام نماذج الإبلاغ. وقدم ممثلو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إحاطات عن ما قاموا به من أنشطة سعيًا إلى الاحتفاظ ببيانات إحصائية مالية عن الإنفاق العسكري.

باء - مدى جدوى الأداة الموحدة

١١ - ناقش الفريق استمرار أهمية الأداة الموحدة. وأقر بأنه قد جرت العادة تقليدياً على أن يتخذ بتوافق الآراء في الجمعية العامة القرار المعنون "المعلومات الموضوعية بشأن المسائل العسكرية، بما في ذلك شفافية النفقات العسكرية". ويعكس تأييد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لهذا القرار مدى جدوى الأداة الموحدة بوصفها وسيلة من وسائل زيادة الثقة بين الدول والإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

١٢ - وأشار الخبراء إلى الهدفين الأصليين من الأداة الموحدة بصيغتهما الواردتين في قرار الجمعية العامة ١٤٢/٣٥ بء، وهما زيادة الثقة بين الدول من خلال الإسهام في زيادة قدر الصراحة، وأن تكون الأداة خطوة أولى مهمة نحو الانتقال إلى الحد من النفقات العسكرية على نحو متفق عليه ومتوازن. وجرى النظر في مدى جدوى الأداة على ضوء الهدفين،

(٣) "Promoting further openness and transparency in military matters: An assessment of the United Nations Standardized Instrument for Reporting Military Expenditures" (الترويج للوضوح والشفافية في المسائل العسكرية: تقييم لأداة الأمم المتحدة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.10.IX.5).

بما يشمل مدى جدواها بالنسبة للمعيار المنصوص عليه في المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بإقامة وتوطيد "السلم والأمن الدولي بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح". وأقر الخبراء بأن الشفافية في المسائل العسكرية، باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر بناء مناخ من الثقة والطمأنينة بين الدول في جميع أنحاء العالم، أصبحت بؤرة التركيز الرئيسية في الأداة.

١٣ - وفي معرض الإشارة إلى حق الدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن نفسها على النحو المنصوص عليه في المادة ٥١ من الميثاق، أقر الخبراء بأن زيادة الشفافية في المعلومات الموضوعية بشأن المسائل العسكرية، المقدمة على أساس طوعي، يمكن أن تساعد على زيادة الثقة بين الدول وتخفيف حدة التوتر الدولي، مما يسهم في منع نشوب النزاعات. ونُظر أيضا في مدى جدوى الأداة الموحدة في ضوء مدى قدرتها على مساعدة الدول من مختلف المناطق والمناطق دون الإقليمية على معالجة شواغلها الأمنية على نحو فعال، وكذلك على ضوء ترابطها مع الجهود الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة في مجال الحد من التسليح ونزع السلاح. وذكر الخبراء، أثناء مناقشة تسيير أعمال الأداة، الترابط بين النفقات العسكرية وجوانب أخرى من السياسة الحكومية في محاولات من قبيل الاقتصاد والأمن والشؤون المالية والخارجية. وذكر بعض الخبراء أن الأداة الموحدة هي في المقام الأول أحد تدابير الشفافية وبناء الثقة، ومن شأنها الإبقاء على الأمل في أن تسهم أيضا في الحد من الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي في نهاية المطاف لصالح التنمية، وبالتالي في مواصلة تعزيز السلام والأمن الدوليين.

١٤ - وفي الوقت نفسه، ذكر الفريق أن ثمة تهديدات جديدة تحيق بالسلام والأمن قد ظهرت منذ إنشاء الأداة الموحدة، ولا سيما تهديدات أمنية غير تقليدية كتلك التي تشكلها الجهات الفاعلة من غير الدول. وأقر الفريق بأن الأداة في شكلها الحالي هي في المقام الأول تدبير من تدابير الشفافية وبناء الثقة بين الدول، وبالتالي قد لا تكون أداة مركزية تستهدف التصدي لتلك التهديدات الجديدة. ومع ذلك، أشار بعض الخبراء أيضا إلى أنه سيتم تعزيز جدوى الأداة على المدى الطويل من خلال تطوير قدرتها على مراعاة العوامل الجديدة التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

١٥ - وذكر بعض الخبراء أيضا، لدى مناقشة مدى فائدة الأداة الموحدة، أنه ينبغي، قدر الإمكان، زيادة إمكانية قابلية البيانات المقدمة من الدول الأعضاء للمقارنة. وفي هذا الصدد، أشير أيضا إلى أهمية توفير بيانات دقيقة وموثوق بها وشاملة قدر الإمكان. ونظرا إلى تعدد أوجه التهديدات التي يواجهها الأمن حاليا، فضلا عن مشاركة القوات العسكرية في أنشطة

أخرى (مثل الإغاثة في حالات الكوارث) في بلدان شتى، أثار بعض الخبراء مسألة إيجاد فهم مشترك أو تعريف للنفقات العسكرية.

جيم - المشاركة على الصعيدين العالمي والإقليمي وتحقيق هدف عالمية العمل بالأداة الموحدة

١٦ - بحث الفريق معدل تقديم التقارير عن مجمل الفترة التي استمر فيها العمل بنظام الإبلاغ عن النفقات العسكرية. وسلّم بأن الجمعية العامة ما فتئت تدعو كل عام، في قراراتها ذات الصلة، الدول إلى تقديم تقاريرها الوطنية، مشيرة إلى أن من الأفضل أن تستخدم الدول في ذلك بقدر الإمكان، نموذج الإبلاغ الموحد أو، حسب الاقتضاء، أي صيغة أخرى تراعي الآلية العسكرية ونظام المحاسبة القومية المستعملين في كل منها. وقد تباين معدل الإبلاغ منذ بدء العمل بالأداة الموحدة. فمنذ عام ١٩٨٠، ردت ١٢٤ دولة بتقديم بيانات عن سنة واحدة على الأقل.

١٧ - وخلال الثمانينيات، بلغ معدل الإبلاغ ما متوسطه ٢٥ تقريراً في كل عام. فأثناء ذلك العقد، كانت غالبية الدول المشاركة في الإبلاغ أساساً من منطقة أوروبا الغربية ومجموعات أخرى من الدول. وأعربت عدة دول عن تأييدها للعمل بالأداة الموحدة دون أن تقدم بيانات. وفي التسعينيات، تزايد عدد التقارير التي قدمتها بلدان أوروبا الشرقية وآسيا، بما في ذلك الدول المستقلة حديثاً في هاتين المنطقتين، وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وخلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩١ و ٢٠٠٠، بلغ معدل التقارير المقدمة سنوياً ٣٣ تقريراً في المتوسط. ومنذ عام ٢٠٠١، ارتفع معدل التقارير، حيث بلغ متوسط عددها سنوياً ٧٤ تقريراً. ولاحظ الفريق عدم انتظام تقديم التقارير التي قدمتها الدول من جميع المناطق.

١٨ - ولاحظ الفريق أن المعلومات المتعلقة بالنفقات العسكرية مستمدة من مصادر علنية بالنسبة لغالبية الدول، وأن الدول التي لا تردّ على طلب العمل بالأداة الموحدة، تتيح البيانات المتعلقة بالنفقات العسكرية عبر قنوات أخرى. وأقرّ الفريق بأن الأداة هي المصدر الرئيسي للبيانات الرسمية عن النفقات العسكرية المتاحة أمام عموم الجمهور.

١٩ - ولاحظ الفريق أن مردّ انخفاض معدل الإبلاغ في بعض المناطق قد يُعزى إلى تعارض نظم المحاسبة القومية مع مصفوفة الإبلاغ. ولاحظ الفريق أيضاً أن تعقّد نموذج الإبلاغ الموحد، وانعدام الالتزام السياسي، وعدم الرغبة أو انعدام القدرة، والحساسية التي تتسم بها عملية الإبلاغ عن النفقات العسكرية، وانعدام الوعي على أعلى المستويات السياسية، قد تشكّل، مجتمعة، معوقات تحول دون المشاركة في الأداة الموحدة.

دال - الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

٢٠ - أشار الفريق إلى أهمية الدور الذي اضطلعت به بعض المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال تبادل المعلومات عن النفقات العسكرية، سواء عن طريق توسيع نطاق المشاركة في الأداة الموحدة أو الارتقاء بنوعية تبيان الواقع والشواغل الأمنية على الصعيد دون الإقليمي عند تبادل المعلومات عن النفقات العسكرية. ولاحظ الفريق باهتمام أيضا المعلومات المتعلقة بالاتفاقات القائمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي تروّج للشفافية في المسائل العسكرية، ولا سيما اتفاقات منظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية. ولاحظ الفريق كذلك أن منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تستخدمان الأداة الموحدة للإبلاغ على الصعيد الإقليمي.

٢١ - وسلّم الفريق بأن تقديم التقارير عملا بأداة الأمم المتحدة والأدوات الإقليمية يعزز كل منهما الآخر. وأقرّ الفريق بأنه على الرغم من تباين النهج وبلوغ مراحل مختلفة من الإبلاغ على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، فإن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لديها الكثير الذي يمكن أن تسهم به، حسب الاقتضاء، في الترويج للأداة الموحدة.

هاء - استخدام نماذج الإبلاغ

٢٢ - قام الفريق بتحليل نماذج الإبلاغ القائمة التي تستخدمها الدول الأعضاء. وخلص إلى أن الدول الأعضاء، تستخدم، لدى الإبلاغ عن النفقات العسكرية، مصفوفة إبلاغ موحدة أو أشكال معدلة منها، ونموذج الإبلاغ المبسط، أو أداؤها الذاتية للإبلاغ. ويُستخدم نموذج الإبلاغ الموحد في نسبة ٦٩ في المائة من التقارير المقدمة منذ عام ٢٠٠٠ في المتوسط، بما في ذلك التقارير التي قدمت فيها الدول النموذج الموحد والنموذج المبسط كليهما. أما نموذج الإبلاغ المبسط فاستُخدم في نسبة ١٢ في المائة من التقارير المقدمة. وقدمت بعض الدول تقارير صفيرية شكّلت نسبة ١٣ في المائة من مجموع التقارير الواردة. وفضّلت بعض الدول الإبلاغ عن النفقات العسكرية باستخدام نموذجها الذاتي للإبلاغ، حيث مثّلت نسبة ستة في المائة من مجموع التقارير.

٢٣ - ولاحظ الفريق أن الارتفاع الكبير في معدل الإبلاغ منذ عام ٢٠٠١، قياسا على معدل العقود السابقة، يُعزى إلى الجهود التي بذلها مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، بدعم من الدول الأعضاء المهتمة بالأداة الموحدة، وبدء تطبيق نموذج الإبلاغ المبسط عام ٢٠٠٢. ولاحظ الفريق كذلك أن استخدام الدول لنموذج الإبلاغ المبسط

أو نماذجها الذاتية، إذا اعتُبرت مناسبة، سيتواصل إسهامه في توسيع نطاق المشاركة في الأداة، وسيساعد على تحقيق هدف عالمية العمل بالأداة الموحدة.

٢٤ - وقد استفاد الفريق من تحليل إحصائي أجراه وقدمه الخبير الاستشاري لدى الفريق المعني باستخدام الدول لعناصر منفردة من مصفوفة الإبلاغ، الأمر الذي يسرّ قيام الفريق بعقد المزيد من المداولات المتعلقة بأداة الإبلاغ. ومن خلال ذلك التحليل الإحصائي، أقرّ الفريق بأن الإبقاء على العناصر الرئيسية في أداة الإبلاغ يمثل عنصراً حاسماً في زيادة جدوى الأداة الموحدة والترويج لعالمية العمل بها. وخلص الفريق إلى أن الهيكل الحالي للمصفوفة لا يجسّد بالكامل النظم الوطنية والنماذج الوطنية للإبلاغ عن النفقات العسكرية، وأن بعض الحكومات، نتيجة لذلك، أضحت عاجزة عن تقديم طائفة المعلومات الكاملة المطلوبة في المصفوفة.

واو - إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات المبلغ عنها

٢٥ - سلّم الفريق بأن مكتب شؤون نزع السلاح يتولى بالفعل، في موقعه على شبكة الإنترنت، تشغيل قاعدة بيانات عن تقارير البلدان المتعلقة بالنفقات العسكرية تتيح ترتيبها حسب سنة التقديم أو الدول أو السنة المالية. ولاحظ الفريق أن جميع التقارير التي قدمها الأمين العام منذ عام ١٩٨١ متاحة لدى المكتبات الودیعة التابعة للأمم المتحدة، في حين أن التقارير التي قدمها منذ عام ٢٠٠٠ فما بعدها، متاحة بصيغة PDF في موقع المكتب على شبكة الإنترنت. غير أن بعض الخبراء أشاروا إلى أن ثمة حيزاً لتحسين إمكانية الوصول إلى قاعدة تلك البيانات وتيسير استخدامها.

زاي - أنشطة الأمانة العامة للأمم المتحدة

٢٦ - نوّه الفريق بالجهود التي بذلتها الأمانة العامة الرامية إلى الترويج لتسيير أعمال الأداة الموحدة ودعم ذلك وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ويشمل ذلك تشجيع الدول الأعضاء على المشاركة في الأداة، وصياغة منشورات، ووضع مبادئ توجيهية تتعلق بإجراءات تجميع التقارير الوطنية، وجمع البيانات الوطنية سنوياً، وتجميع تقارير الأمين العام السنوية، وتشغيل قاعدة بيانات عن النفقات العسكرية واستكمالها.

٢٧ - واعترف الفريق أيضاً بالدور الذي تضطلع به الأمانة العامة في زيادة الوعي بالأداة لدى أوساط الدول الأعضاء وزيادة إلمامها بها. فمنذ عام ٢٠٠٢، نظم مكتب الأمم المتحدة

لشؤون نزع السلاح، جنباً إلى جنب مع مراكزه الإقليمية^(٤)، ومن خلال الدعم المالي المقدم من الدول المهتمة بالأداة وتعاونها مع المكتب، سلسلة حلقات عمل إقليمية عن الشفافية في مجال التسلح تستهدف تحديداً الترويج للأداة. وشكّلت حلقات العمل المذكورة فرصة للتشديد على دور الأداة باعتبارها أحد تدابير إرساء أجواء من الثقة فيما بين الدول الأعضاء على صعيد عالمي، وتعزيز مشاركتها على نطاق أوسع. وعُقدت حلقات العمل في غانا وناميبيا وبيرو عام ٢٠٠٢؛ وفي إندونيسيا عام ٢٠٠٣؛ وفي كينيا عام ٢٠٠٥؛ وفي تايلند عام ٢٠٠٦؛ وفي السنغال عام ٢٠٠٩؛ وبيرو وإندونيسيا عام ٢٠١٠.

رابعاً - تطوير أداة الإبلاغ بغرض تحسين تسيير أعمالها

ألف - زيادة جدوى أداة الإبلاغ وتوسيع نطاق المشاركة فيها

٢٨ - سلّم الفريق بالحاجة إلى زيادة الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي بجدوى الأداة الموحدة والمشاركة فيها. وألقى بعض الخبراء الضوء على أهمية زيادة حجم الموارد الموجودة بالأمم المتحدة وتشجيع المسؤولين بالمستويات العليا في الأمانة العامة على تكثيف أنشطتهم الرامية إلى نشر المعلومات عن الأداة بأن تزيد في مختلف أشكال الاتصال الرسمية، بما في ذلك الخطب والمقابلات والاجتماعات، من تواتر ذكر وإبراز دور الأداة كتدبير هام من تدابير إرساء مناخ من الشفافية والثقة، الأمر الذي من شأنه أن يوطد الحوار والتفاهم فيما بين الدول، ويسهم في تعزيز الأمن والسلام الدوليين.

٢٩ - ونوقشت مسألة المشاورات المتعلقة بالمعلومات المقدمة عن النفقات العسكرية، حيث أبديت آراء مختلفة. فألقى بعض الخبراء الضوء على أهمية هذه الآليات في مناطقهم. وأشار البعض الآخر، في الوقت نفسه، إلى أن هذه التجربة قد لا تسري على المناطق كافة.

٣٠ - واقترح خبراء آخرون أن تُعدّ الأمانة العامة، بدعم من الدول المهتمة بالأداة الموحدة، كتيبا إعلاميا عنها يُعمم على الدول الأعضاء.

٣١ - وشدد الفريق، من جهة، على ضرورة إضفاء مرونة كافية على الأداة لكي تجسّد نظماً محددة من نُظم المحاسبة القومية ومختلف استخدامات الموارد العسكرية. ومن جهة أخرى، أعرب بعض الخبراء عن الاعتقاد بأن وضع تعريف أو مفهوم موحد عن "النفقات العسكرية" من شأنه أن يؤدي إلى زيادة دقة الإبلاغ وقابلية البيانات الواردة من الدول

(٤) مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا في لومي، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في كاتماندو، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في ليما.

الأعضاء للمقارنة. وأشار بعض الخبراء إلى أن وضع إطار مرجعي مشترك قد يساعد الدول أيضا على تبيان نطاق قطاعها العسكري ومخصصات الموارد الموجهة للأغراض العسكرية. ونظر الفريق في التعاريف التي يستخدمها بالفعل صندوق النقد الدولي، من بين هيئات أخرى، ونظر أيضا في المقترحات التي طرحها بعض الخبراء. وأبدى بعض الخبراء ملاحظات تدعو إلى مواصلة هذا العمل في محافل أخرى. وفي الوقت ذاته، أعرب بعض الخبراء عن رأي مفاده أنه سيكون من الصعب الاتفاق عالميا على تعريف مشترك للنفقات العسكرية يمثل جميع خصائص الممارسات المحاسبية التي تطبقها الدول.

٣٢ - واتفق الفريق على أنه، سعيا إلى ضمان استمرار جدوى الأداة الموحدة وفعالية تسيير أعمالها، سيكون من المفيد إجراء استعراض دوري لحالة تسيير أعمال الأداة بهدف تحسين هيكليتها لأن تستوعب التطورات على الساحة الدولية، وتضمينها المتغيرات في الواقع الأمني. ومن شأن إنشاء عملية تستهدف زيادة التواتر في عمليات الاستعراض، إتاحة إجراء تقييمات دورية لمدى التقدم المحرز في تسيير أعمال الأداة. إذ إن الجمعية العامة ستدعو إلى إجراء تلك الاستعراضات الدورية. وكخطوة أولى، يمكن أن توجه الدعوة في غضون خمس سنوات إلى اجتماع يعقده فريق خبراء حكوميين يتولى متابعة وتقييم مدى تنفيذ التوصيات المقدمة عام ٢٠١١.

باء - الترويج للأداة الموحدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

٣٣ - يرى الفريق أن زيادة التعاون فيما بين الأمانة العامة والمنظمات الدولية الأخرى^(٥) سوف يكون وسيلة جيدة من وسائل الترويج لاستخدام الأداة الموحدة. وحيث إن الأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية تشكل المصدر الرئيسي للبيانات الرسمية عن الإنفاق العسكري المتاحة للجمهور، فإنه يمكن تشجيع المؤسسات المالية الدولية على الاستفادة من تلك البيانات.

٣٤ - وسلّم الفريق بأنه يمكن أيضا، أخذا في الاعتبار السمات الخاصة المميزة لكل منطقة، تشجيع إقامة المزيد من التعاون بين الأمانة العامة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، لا سيما تلك التي تتبادل بالفعل المعلومات عن النفقات العسكرية بصورة منتظمة فيما بين الدول الأعضاء في كل منها، مثل منظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

(٥) قد تشمل تلك المنظمات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ضمن منظمات أخرى.

٣٥ - وأقر الفريق بالجهود التي تبذلها المراكز الإقليمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في الترويج للأداة الموحدة، بطرق من بينها تنظيم حلقات العمل الإقليمية. ويرى الفريق أنه ينبغي مواصلة تشجيع تلك الجهود ودعمها.

جيم - طريقة الإبلاغ

٣٦ - أشار الفريق إلى الممارسة التي تتبعها بعض الدول حيث تقدم بيانات النفقات العسكرية مشفوعة بشروح، وتقدّم معلومات إضافية عن الميزانيات العسكرية للسنوات التالية ومعلومات عن التخطيط الدفاعي. ويرى الخبراء أنه ينبغي دعوة الدول الأعضاء إلى التطوع بتقديم البيانات مشفوعة بشروح، بما في ذلك الأحداث والتطورات الهامة التي تؤثر في نفقاتها العسكرية.

٣٧ - وسلّم الخبراء بأن إنشاء جهات اتصال وطنية من شأنه أن يسهل التواصل مع الأمانة العامة بشأن المسائل المتعلقة بإبلاغ الأمم المتحدة بالنفقات العسكرية.

٣٨ - ونظر الفريق في النموذج الموحد الحالي والنسخة المبسطة منه. واتفق الخبراء على الاحتفاظ بالهيكل الأساسي للأداة الموحدة استناداً إلى أن عدداً كبيراً من الدول قد وضع إجراءات وممارسات لدى استخدام الشكل الحالي للمصفوفة على مر السنين، وقد تؤدي التغييرات الجذرية إلى نتائج عكسية فيما يتعلق بتعزيز المشاركة في الأداة. وفي الوقت نفسه، توصل الفريق إلى أن إدخال تعديلات وتنقيحات معينة على نموذجي الإبلاغ الموحد والمبسط يمكنه أن يعود بالنفع على تسيير أعمال الأداة. ويرى الفريق أيضاً أن هذه التعديلات يمكن أن تيسر توسيع نطاق مشاركة الدول الأعضاء في الأداة.

٣٩ - واستفاد الفريق في مداولاته من الآراء المقدمة من الحكومات بشأن تسيير أعمال أداة الإبلاغ ومن مقترحات بتحسينها. وأقر الفريق بجدوى المداومة على اتباع الممارسة الحالية المتمثلة في تشجيع الدول الأعضاء على تقديم آرائها.

دال - مواءمة نموذجي الإبلاغ الموحد والمبسط

٤٠ - لاحظ الفريق أن ثمة حاجة إلى إدخال بعض التعديلات بهدف تحسين استيعاب أوجه الاختلاف، إلى أقصى حد ممكن، في نظم المحاسبة القومية للنفقات العسكرية، وتبيان حجم مشاركة القوات المسلحة الوطنية في الأنشطة الأخرى، حسب الاقتضاء، إذا كانت تلك الأنشطة تدرج تحت الإنفاق العسكري. وأعرب الفريق عن رأي مفاده بأنه ينبغي، على عكس ما تقضي به الممارسة الحالية، أن يشتمل النموذج الموحد ونسخته المبسطة على العناصر الأساسية نفسها إلى أقصى حد ممكن، بحيث إذا ما قررت دولة من الدول أن

تستخدم النموذج الموحد أو النموذج المبسط، سيتسنى معرفة مجموع النفقات العسكرية. ولذا ينبغي إدراج خانات جديدة في النموذج المبسط.

٤١ - وناقش الخبراء أيضا مقترحات تهدف إلى تخفيف العبء الواقع على الدول أثناء عملية تجميع التقارير الوطنية، وإلى تحسين التعرف على عناصر الأداة الموحدة وتيسير الرجوع إليها. وفي هذا السياق، أخذ الفريق في الاعتبار النواتج التي توصلت إليها الدراسة المتعلقة باستخدام عناصر المصفوفة في تقارير الدول الأعضاء المقدمة خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ حين وصل الإبلاغ إلى أعلى معدلاته.

٤٢ - وفيما يتعلق بمسألة تعديل نطاق الأداة الموحدة ومواءمته، استفاد الفريق في مناقشاته من الإسهامات المقدمة من أعضائه جميعا، والتي شملت ورقات مناقشة مشفوعة بمقترحات. وناقش الفريق على نحو شامل النهجين كليهما لتحسين تسيير أعمال الأداة، والحاجة إلى تعديل عنصري "فئات القوات" و "تكاليف الموارد" الواردين بالأداة.

فئات القوات (عناوين الأعمدة)

٤٣ - لم يجد الفريق ما يدعو إلى تعديل "فئات القوات" التالية: القوات الاستراتيجية والقوات البرية والقوات البحرية والقوات الجوية، والنفقات غير الموزعة، ومجموع النفقات العسكرية.

٤٤ - ونظر الخبراء في مقترحات تهدف إلى مواءمة مصفوفة الإبلاغ كتي تتواءم مع الممارسات الحالية المتبعة في استخدام القوات العسكرية وتشغيلها على النحو التالي:

- دمج عمودي "القوات شبه العسكرية" و "القوات المقاتلة الأخرى" تحت عنوان جديد هو "القوات العسكرية الأخرى"؛
- دمج عمودي "الدعم" و "القيادة" تحت عنوان مشترك هو "إدارة الدعم المركزي والقيادة"؛
- الاستعاضة عن الأعمدة الثلاثة المندرجة تحت العنوان المشترك "المساعدة العسكرية" بعمودين منفصلين هما "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام" و "المساعدة والتعاون في المجال العسكري"؛
- استحداث عمود جديد هو "المعونة المقدمة إلى المدنيين في حالات الطوارئ"؛
- حذف عمود "الدفاع المدني".

تكاليف الموارد (عناوين الصفوف)

- ٤٥ - ونظر الفريق في مقترحات تقضي بحذف العنوان المشترك الذي يشمل عنصري الأفراد العسكريين والعمليات والصيانة وفصل النفقات المتصلة بهما كي تصبح مصفوفة الإبلاغ أكثر توافقاً مع نظم المحاسبة القومية.
- ٤٦ - وناقش الخبراء التعديلات المقترحة فيما يتعلق بتكاليف "الأفراد" التي تستهدف تحديد خصائص هذا البند إلى أقصى حد ممكن بحيث يغطي جميع فئات الأفراد العسكريين الحالية. وأوليت أهمية إلى مسألة ضرورة الإبلاغ عن الإنفاق فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية للعسكريين بوصفها جزءاً من النفقات العسكرية في أي دولة من الدول.
- ٤٧ - ونظر الفريق في مقترح بتعديل عنوان البند ٢ "المشتريات والإنشاءات" بهدف تأكيد مغزى التكاليف المنصرفة على كل من صون وتطوير القدرات العسكرية لدى القوات المسلحة.
- ٤٨ - ودرس الفريق إمكانية تبسيط مصفوفة الإبلاغ بحذف بعض الفئات الفرعية الواردة في إطار "العمليات والصيانة" و "الإنشاءات".
- ٤٩ - ونظر الخبراء في مقترح بوضع عنوان أقصر للأداة الموحدة، وباستكمال مصفوفة الإبلاغ بملاحظات إيضاحية فيما يتعلق بالعناصر التي تتألف منها، حسب الاقتضاء. وناقش الخبراء أيضاً مقترح بإدخال عناصر جديدة في الأداة تتيح للدول تقديم ما يلي:
- ملاحظات إيضاحية لتفسير وتوضيح الأرقام المقدمة في نموذج الإبلاغ؛
 - معلومات ووثائق مرجعية ومواد إضافية تتجلى فيها ما تتبعه الدولة من سياسات دفاعية واستراتيجيات ومذاهب عسكرية.
- ٥٠ - ومن أجل تشجيع الدول التي لا تملك قوات عسكرية على توسيع نطاق مشاركتها في الأداة، نظر الفريق في إمكانية استحداث صياغة للتقرير "الصفري".

هاء - مساعدة الدول على الإبلاغ عن النفقات العسكرية

- ٥١ - سلم الفريق بأن أمانة الأمم المتحدة ما فتئت تقدم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بهدف مساعدتها على تجميع التقارير الوطنية عن النفقات العسكرية.
- ٥٢ - وأشار الفريق إلى أهمية بناء قدرات الدول فيما يتعلق بالإبلاغ في إطار الأداة الموحدة. وفي هذا الصدد، أقر الخبراء بجدوى تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء، بناء على

طلبها، بهدف إزالة العوائق التقنية التي تعترض سبيل البلدان التي تعوزها القدرة على الإبلاغ بالبيانات. وقد تتخذ تلك المساعدة وبناء القدرات أشكالاً كثيرة، مثل تدريب الموظفين الرئيسيين، وتنظيم الدورات التدريبية عبر شبكة الإنترنت، وتقديم الدعم في المواقع.

واو - تعزيز قاعدة بيانات الأداة الموحدة

٥٣ - أقر الخبراء بأهمية الحفاظ على شفافية النفقات العسكرية باعتباره تدبيراً فعالاً من تدابير بناء الثقة. ويستلزم ذلك كفاءة أن تظل البيانات التي تقدمها الدول متاحة أمام الجمهور وفي متناوله بسهولة.

٥٤ - وأعرب الخبراء أيضاً عن رأي مفاده أن ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود بهدف تحسين نوعية البيانات. وفي هذا الصدد، اتفق الخبراء على الحاجة إلى تحسين قاعدة البيانات على شبكة الإنترنت وجعلها أكثر سهولة في الاستعمال لتيسير إمكانية الوصول إليها، وتعزيز الاستفادة من البيانات الواردة فيها. وأشار الخبراء أيضاً إلى أنه ينبغي إبراز الروابط التي توصل إلى قاعدة بيانات الأداة الموحدة، وكذا التعليمات والمبادئ التوجيهية الإجرائية بشأن كيفية إعداد البيانات المقدمة في إطار الأداة، على المواقع المقابلة التابعة للأمانة العامة.

٥٥ - وأشار إلى التحديات المالية المترتبة على بعض توصيات الفريق بتعزيز عمل الأداة. وتم التسليم بأن دعم هذه المقترحات سيتوقف على بقاء الإنفاق في الأمم المتحدة في حدود الموارد القائمة. وسيلزم توافر ما يكفي من الموارد من خارج الميزانية أو التبرعات لتنفيذ هذه المقترحات.

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٥٦ - خلص الفريق إلى أن الحفاظ على الشفافية في المسائل العسكرية وتشجيعها من خلال الإبلاغ عن النفقات العسكرية التي تصرفها الدول ما برحا الهدف الرئيسي الذي تتوخاه الأداة منذ التسعينيات. إذ إن الشفافية في المسائل العسكرية عنصر أساسي من عناصر إرساء مناخ من الثقة والاطمئنان فيما بين الدول، ويساعد على تخفيف حدة التوتر الدولي، وبالتالي يسهم في منع نشوب النزاعات.

٥٧ - وأقر الفريق بالزيادة في معدل الإبلاغ على مدى العقد الماضي، وشدد على أهمية الاستمرار في إحراز التقدم نحو تحقيق هدف عالمية المشاركة بهدف تعزيز فعالية الأداة الموحدة بوصفها أحد تدابير بناء الثقة على الصعيد العالمي. وأكد الفريق أن أهمية الأداة تتجلى في

مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء كل عام مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وكذا في دقة البيانات الواردة في تقاريرها. وشدد الفريق لذلك على الحاجة إلى المشاركة على نحو أكثر اتساقاً، وتشجيع الدول على تقديم بيانات على أكبر قدر ممكن من الشمول.

٥٨ - وأشار الفريق إلى ما تؤديه بعض المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية من دور هام في تبادل المعلومات عن النفقات العسكرية، وذلك بتحسين إبراز الوقائع والشواغل الأمنية الجارية على الصعيد دون الإقليمي. وأشار الفريق أيضاً إلى أن الإبلاغ إلى أداة الأمم المتحدة الموحدة والأدوات الإقليمية على السواء، حيثما ينطبق ذلك، من شأنه أن يعزز كل منها الآخر.

٥٩ - وأشار الفريق إلى أهمية الاستفادة من الموارد القائمة لدى آليات نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ومن قيام مسؤولين رفيعي المستوى في الأمانة العامة بدور نشط في نشر المعلومات عن الأداة الموحدة من خلال إبراز دورها وأهميتها.

٦٠ - وخلص الفريق إلى أنه ينبغي أن تظل نماذج الإبلاغ الموحدة هي الأداة المفضلة، إلى أقصى حد ممكن، التي تستخدمها الدول في إبلاغ الأمم المتحدة بنفقاتها العسكرية. واتفق الفريق كذلك على أنه تيسيراً وتعزيزاً للمشاركة في الأداة، ينبغي تعديل نموذج الإبلاغ الموحد بهدف تحسين استيعاب السمات الخاصة التي تميز نظم المحاسبة القومية المتعلقة بالإنفاق العسكري، وإظهار النفقات المتصلة بالدفاع في إطار أنشطة أخرى، إن كانت تلك الأنشطة تندرج تحت الإنفاق العسكري. وخلص الفريق أيضاً إلى أنه بالنظر إلى قدرات الهياكل العسكرية ونظم المحاسبة القومية وأوجه التباين فيما بينها، يجوز لبعض الدول عند الإبلاغ عن نفقاتها العسكرية أن تستخدم نموذج الإبلاغ المبسط أو صياغات أخرى يتم وضعها لهذا الغرض.

٦١ - وفي معرض الإشارة بوجه خاص إلى أن بعض الدول الأعضاء التي لا تملك قوات مسلحة أو قوات عسكرية لم تقدم تقارير في إطار الأداة إلا مرة واحدة أو قدمتها بشكل غير منتظم، أكد الفريق من جديد أهمية تشجيع أكبر عدد ممكن من الدول على المشاركة في الأداة الموحدة. وتشجيعاً لتلك الفئة من الدول على الإبلاغ، يقترح الفريق أن تقدم تلك الدول تقريراً "صفرياً" على أساس سنوي. وستكون ثمة حاجة لأن تعدّل الأمانة العامة مذكرتها الشفوية وفقاً لذلك.

٦٢ - واتفق الفريق على أن التوصل إلى فهم مشترك للنفقات العسكرية تحقيقاً لأغراض الأداة الموحدة من شأنه أن يتيح للدول أن تحدد على نحو أفضل طبيعة تلك النفقات وييسر الإبلاغ بدقة أكبر، بما يتيح إمكانية مقارنة البيانات المقدمة من الدول الأعضاء بقدر أكبر.

ويرى الفريق أيضا أن تقديم تفسيرات ومعلومات إضافية، عند الاقتضاء، يرفع من قيمة مثل هذه البيانات.

٦٣ - وأقر الفريق أيضا بأهمية توفير معلومات مفصلة عن مراكز الاتصال الوطنية الرسمية في نفس الوقت الذي تُقدّم فيه التقارير. وينبغي اعتبار مراكز الاتصال الوطنية أيضا أداة هامة في تيسير الاتصال بين الدول الأعضاء والأمانة العامة.

٦٤ - كما أقر الفريق بأهمية تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء التي تعوزها القدرة على الإبلاغ بالبيانات، إذا طلبت ذلك. وقد تتخذ أنشطة بناء القدرات المذكورة أشكالا كثيرة، مثل تدريب الموظفين الرئيسيين، وتنظيم الدورات التدريبية عبر شبكة الإنترنت، وتقديم الدعم في المواقع. ويدعو الفريق الدول الأعضاء، أن تدعم مثل تلك الأنشطة، إذا كانت في وضع يمكنها من عمل ذلك. وسلم الفريق بأنه يمكن أيضا للدول الأعضاء أن تتطوع بتقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء الأخرى على أساس ثنائي، حسب الاقتضاء، دعماً للمبادرات المتعلقة بتوسيع نطاق المشاركة في الأداة الموحدة.

٦٥ - وأشار الفريق إلى الدور المحوري الذي تؤديه الأمانة العامة في تيسير أعمال الأداة الموحدة من أجل تعزيز المشاركة فيها وتحقيق عالميتها. ونظر الفريق في التحديات المالية التي يواجهها مكتب شؤون نزع السلاح فيما يتعلق بالانتقال من مجرد تقديم معلومات أساسية إلى إنشاء منبر سهل الاستعمال على شبكة الإنترنت وما يلزم من جهود خاصة لتشغيله، والطلبات المتوقعة أن ترد طلبا للمساعدة على بناء القدرات والتدريب. وأقر الفريق بأن تحسين إدارة الأداة الموحدة يعتمد على ما تقدمه الدول الأعضاء من موارد كافية من خارج الميزانية. بما يتيح للأمانة العامة تنفيذ تلك المهام.

٦٦ - ولاحظ الفريق أنه ينبغي إرساء ممارسة تتمثل في استعراض الأداة الموحدة دوريا من أجل تيسير مواصلة تطويرها والإبقاء على جدواها ومواصلة تسيير أعمالها. وخلص الفريق إلى أنه يمكن اتخاذ قرار بشأن هذا المقترح في غضون خمس سنوات استنادا إلى استعراض متابعة تسيير أعمال الأداة، بما في ذلك تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

باء - التوصيات

٦٧ - بعد إجراء مناقشات مستفيضة ومتعمّقة بخصوص استعراض أداة الإبلاغ الدولي الموحد عن النفقات العسكرية وتطوير تلك الأداة إلى مدى أبعد وتحسين طريقة تسيير أعمالها، خرج الفريق بالتوصيات التالية.

٦٨ - يوصي الفريق بتغيير اسم الأداة ليصبح "تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية"^(٦) ولأغراض الإبلاغ عن النفقات العسكرية الوطنية، يوصي الفريق بالاسترشاد بفهم موحد لهذا النوع من النفقات، وهو: "يقصد بالنفقات العسكرية جميع الموارد المالية التي تنفقها الدولة على استخدامات ومهام قواتها العسكرية وتعكس معلومات النفقات العسكرية الإنفاق الفعلي بالأسعار الجارية والعملات المحلية".

٦٩ - ويتضمن التقرير العناصر المجمعة التالية (انظر المرفق الثاني):

- (أ) المعلومات المتعلقة بجهة الاتصال الوطنية؛
- (ب) النموذج الموحد للإبلاغ؛
- (ج) النموذج المبسط للإبلاغ؛
- (د) الشكل الذي يقدم به التقرير الصفري؛
- (هـ) الشكل الذي تقدم به "الملاحظات الإيضاحية" عند الحاجة إلى إضافة أي ملاحظات وإيضاحات لتفسير أمور متعلقة بالبيانات المقدمة؛
- (و) إمكانية تقديم معلومات إضافية على سبيل التوثيق وسرد الوقائع؛
- (ز) الملاحظات الإيضاحية.

٧٠ - ويُعدّل النموذج الموحد للإبلاغ على التالي:

- (أ) فئات القوات (عناوين الأعمدة)
- '١' دمج عمودي "الدعم (٦)" و"القيادة (٧)" تحت عنوان مشترك هو "إدارة الدعم المركزي والقيادة"؛
- '٢' دمج عمودي "القوات المقاتلة الأخرى (٥)" و"القوات شبه العسكرية (٨)" تحت عنوان مشترك هو "القوات العسكرية الأخرى"؛
- '٣' الاستعاضة عن الأعمدة الثلاثة المدرجة تحت العنوان المشترك "المساعدة العسكرية (٩ و ١٠ و ١١)" بعمودين منفصلين هما "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام" و"المساعدة والتعاون في المجال العسكري"؛

(٦) يشار إليه من الآن فصاعداً باسم "التقرير".

‘٤’ استحداث عمود جديد هو ”المعونة المقدّمة إلى المدنيين في حالات الطوارئ“؛

‘٥’ حذف عمود ”الدفاع المدني (١٤)“

(ب) تكاليف الموارد (عناوين الصفوف)

‘١’ حذف الصفّ المعنون ”١ - تكاليف التشغيل“ وتخصيص بند مستقل للإبلاغ عن التكاليف العسكرية المتعلقة بالأفراد وآخر لتلك المتعلقة بالعمليات والصيانة؛

‘٢’ إعادة الهيكلة بحيث يتألف البند المستجدّ المعنون ”١ - الأفراد“ من خمسة صفوف يباينها كالتالي:

١-١ المجنّدون؛

٢-١ الأفراد العسكريون العاملون؛

٣-١ أفراد الاحتياط؛

٤-١ الأفراد المدنيون؛

٥-١ المعاشات التقاعدية للعسكريين.

‘٣’ حذف الصفّ المعنون ”تكاليف الإيجار“ في البند ”٢ - العمليات والصيانة“؛

‘٤’ تغيير اسم البند ”٢ - المشتريات والإنشاءات“ ليصبح ”٣ - المشتريات والإنشاءات (الاستثمارات)“؛

‘٥’ تقليص عدد صفوف البند ”٣-٢ الإنشاءات“ مع الإبقاء على الصفوف الستة التالية: ١-٢-٣ القواعد الجوية والمطارات؛ ٢-٢-٣ القواعد والمرافق البحرية؛ ٣-٢-٣ مرافق الإلكترونيات؛ ٤-٢-٣ مرافق الأفراد؛ ٥-٢-٣ مرافق التدريب؛ ٦-٢-٢ مرافق أخرى.

٧١ - ويتألف النموذج المبسّط للإبلاغ من العناصر التالية:

(أ) فئات القوات

‘١’ القوات البرية؛

- '٢' القوات البحرية؛
- '٣' القوات الجوية؛
- '٤' قوات أخرى؛
- '٥' المجموع.

(ب) تكاليف الموارد

- '١' الأفراد؛
- '٢' العمليات والصيانة؛
- '٣' المشتريات والإنشاءات (الاستثمارات)؛
- '٤' البحث والتطوير؛
- '٥' المجموع.

٧٢ - ويوصي الفريق أيضا بما يلي:

(أ) أن تشارك الدول الأعضاء سنويا في الإبلاغ بالمعلومات اللازمة في إطار تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية، بغية توسيع نطاق المشاركة في تلك الأداة، مما قد يساعد على تعزيز الانفتاح والشفافية في ما يتصل بالأمور العسكرية وعلى زيادة الثقة فيما بين الدول الأعضاء؛

(ب) تذكير الدول الأعضاء التي لا تمتلك قوات مسلحة أو قوات عسكرية بأهمية المشاركة في التقرير والمساهمة في بناء الثقة بتقديم تقرير صفري؛

(ج) تشجيع الدول الأعضاء على الإبلاغ بنفقاتها قبل ٣٠ نيسان/أبريل، الموعد النهائي السنوي، بحيث يتسنى تعميم البيانات والمعلومات اللازمة للتقرير في الوقت المناسب، ويُفضّل في هذا الصدد أن تستخدم الدول الأعضاء إما النموذج الموحد للإبلاغ وإما النموذج المبسط، أو النموذج الذاتي لديها في الإبلاغ حسب الاقتضاء، أو في شكل تقرير صفري؛

(د) دعوة الدول الأعضاء إلى تكملة تقاريرها، حسب الاقتضاء، بملاحظات إيضاحية بخصوص البيانات المقدّمة تفسّر بها أو توضح الأرقام الواردة في نماذج الإبلاغ، مثل مجموع النفقات العسكرية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والتغيّرات الرئيسية عن

التقارير السابقة والظروف الخاصة التي طرأت، وأي معلومات إضافية تعكس سياساتها الدفاعية وما تتبعه من استراتيجيات ومذاهب عسكرية؛

(هـ) قيام الدول الأعضاء بتسمية جهات اتصال وطنية تتولى المسائل المتصلة بتقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية وينبغي إرسال المعلومات التفصيلية المتعلقة بجهة الاتصال ضمن المعلومات المقدّمة سنوياً، على أن يكون مفهوماً أن الأمانة العامة ستحتفظ بتلك المعلومات ولن تفصح عنها إلا للحكومات عند الطلب؛

(و) احتفاظ الأمانة العامة دوماً بقائمة عن جهات الاتصال الوطنية تتضمّن أحدث البيانات، مع تعميم القوائم المحدّثة على جميع الدول الأعضاء؛

(ز) مواصلة الأمانة العامة عملها على إذكاء الوعي بالتقرير وتأكيد أهمية المشاركة فيه سنوياً ويوصى في هذا الصدد بالاستعانة، إلى أقصى مدى ممكن، بالمراكز الإقليمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وزيادة مشاركتها في تشجيع البلدان على المشاركة في عملية إبلاغ الأمين العام بالنفقات العسكرية؛

(ح) مواصلة الأمانة العامة التشجيع على زيادة التعاون مع المنظمات الإقليمية المعنية بهدف الترويج للتقرير والتوعية بدوره بوصفه تدبيراً من تدابير بناء الثقة؛

(ط) إجراء مكتب شؤون نزع السلاح، بدعم مالي وتقني من الدول المهتمة، بتجديداً شاملاً لقاعدة البيانات القائمة المتعلقة بالنفقات العسكرية، بحيث تصبح أيسر استخداماً وأكثر مواكبة للتكنولوجيات الحديثة وأفضل أداءً؛

(ي) تشجيع الدول الأعضاء على تقديم الدعم المباشر إلى الأمانة العامة بتقديم المساهمات المالية إلى الصندوق الاستئماني المخصّص لهذا الغرض، وذلك للمساعدة على تنفيذ توصيات الفريق؛

(ك) مواصلة الأمانة العامة، بدعم تقني مع الدول المهتمة بالأمر، وبافتراض توافر الموارد المالية الكافية ممارسة تنظيم وإجراء حلقات العمل والحلقات الدراسية الإقليمية، وإعداد كتيب للتعريف بالتقرير، وتنظيم برامج تدريبية على شبكة الإنترنت تشتمل على تعليمات ومبادئ توجيهية عن كيفية إعداد الوثائق المقدّمة، مع مراعاة تعميمها على الدول الأعضاء وكذلك إيداعها بالموقع الشبكي التابع للمكتب؛

(ل) إلى جانب تقديم الدول الأعضاء الدعم والمساعدة إلى الأمانة العامة لكي تتمكن من تنفيذ التوصيات الموجهة إليها، ينبغي أن تنظر أيضاً في تقديم الدعم المباشر إلى الدول بناء على طلبها، لمساعدتها في ما يخصّ أنشطتها المتصلة بالتقرير.

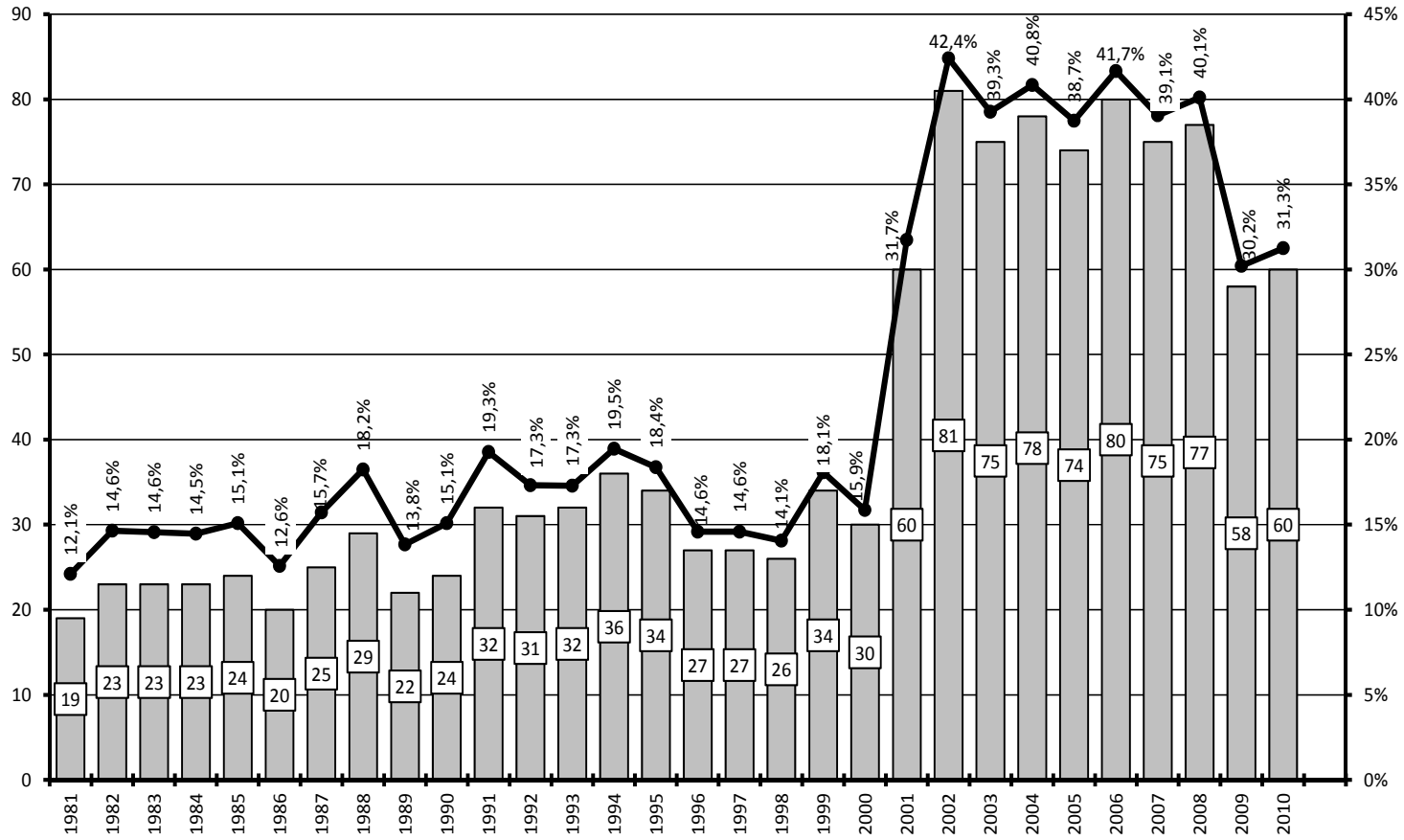
٧٣ - ويوصى بأن تواصل الأمانة العامة الاضطلاع بالأنشطة التالية:

- (أ) إرسال مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء قرب مطلع كل سنة تشتمل على نماذج الإبلاغ والملاحظات الإيضاحية، مع موالاتة تذكير الدول عبر سبل منها الرسائل الإلكترونية التذكيرية التي ترسل إلى جهات الاتصال الوطنية عند الاقتضاء؛
- (ب) تحديث الموقع الشبكي للنفقات العسكرية وإتاحة نسخ إلكترونية من جميع البيانات المبلّغ بها إلى الأمين العام؛
- (ج) موافاة الجمعية العامة بتقرير الأمين العام السنوي الموحد المحتوي ما تقدّمه الدول الأعضاء من بيانات ومعلومات عن النفقات العسكرية؛
- (د) الترويج للتقرير لدى المنظّمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها من الهيئات الدولية، إلى جانب الأجهزة والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛
- (هـ) مواصلة الجهود الرامية إلى تشجيع الدول الأعضاء على إبداء آرائها وعلى إجراء مشاورات مع الهيئات الدولية المعنية بغية مواصلة تطوير التقرير وتحسين تسييره.
- ٧٤ - ويوصي الفريق بإنشاء عملية تُجرى في إطارها استعراضات دورية للتقرير بهدف التأكّد من استمرار جدواه ومواصلة تسييره ويوصي بأن تقرّر الجمعية العامة إجراء استعراض آخر بعد خمس سنوات لمعرفة مدى استمرار جدوى التقرير وحالة تسييره مدى تنفيذ هذه التوصيات.

مشاركة الدول في أداة الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ، ١٩٨١-٢٠١٠

الشكل الأول

المشاركة على الصعيد العالمي ١٩٨١-٢٠١٠، بالأعداد وكنسب مئوية من العدد الكلي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة



الجدول ١
مشاركة الدول حسب المجموعة الإقليمية وسنة المشاركة^(أ)

العام المقدم فيه تقرير الأمين العام																				
١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	
٣	٢	٥	٢	٤	١	٤	٤	٦	١	١	٠	٠	٠	١	٠	٢	٢	١	٠	٠
١٣	٩	١٣	١٣	١٧	١٦	١٦	١٦	١٦	١١	٤	٢	٣	١	١	١	٢	١	٢	٤	٤
١٧	١٩	٢١	١٩	١٩	٢٠	١٦	١٨	١٧	٩	٩	٩	١٠	٧	١٣	٧	٦	٦	٦	٤	٠
٥	٧	١١	١٤	١٤	١٠	٩	١٣	١٥	٨	٤	٦	٢	٤	٥	٦	٥	٥	٥	٢	٣
٢٢	٢١	٢٧	٢٧	٢٦	٢٨	٢٩	٢٦	٢٦	٢٣	١٢	١٧	١٢	١٢	١٣	١٥	١٩	١٨	١٨	١٩	١٧
٦٠	٥٨	٧٧	٧٥	٨٠	٧٤	٧٨	٧٥	٨١	٦٠	٣٠	٣٤	٢٦	٢٧	٢٧	٣٥	٣٦	٣٢	٣١	٣٢	٢٤
١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩٢	١٩١	١٩١	١٩١	١٩١	١٨٩	١٨٩	١٨٨	١٨٥	١٨٥	١٨٥	١٨٥	١٨٥	١٧٩	١٦٦	١٥٩	١٥٩
٣,٣١	٢,٣٠	١,٤٠	١,٣٩	٧,٤١	٧,٣٨	٨,٤٠	٣,٣٩	٤,٤٢	٧,٣١	٩,١٥	١,١٨	١,١٤	٦,١٤	٦,١٤	٤,١٨	٥,١٩	٣,١٧	٣,١٧	٣,١٩	١,١٥
١٩٢	١٥٧	١٥٧	١٥٨	١٥٩	١٥٩	١٥٩	١٥٩	١٥٩	١٥٩	١٥٩	١٥٩	١٥٩	١٥٩	١٥٩	١٥٩	١٥٩	١٥٩	١٥٩	١٥٩	١٥٩
١,١٢	٦,١٤	٦,١٤	٥,١٤	١,١٥	٦,١٢	٧,١٥	٢,١٨	٢,١٨	٨,١٣	١,١٥	١,١٥	١,١٥	١,١٥	١,١٥	١,١٥	١,١٥	١,١٥	١,١٥	١,١٥	١,١٥

(أ) المعلومات الواردة في هذا الجدول مُستمدة من تقارير الأمين العام التالية:

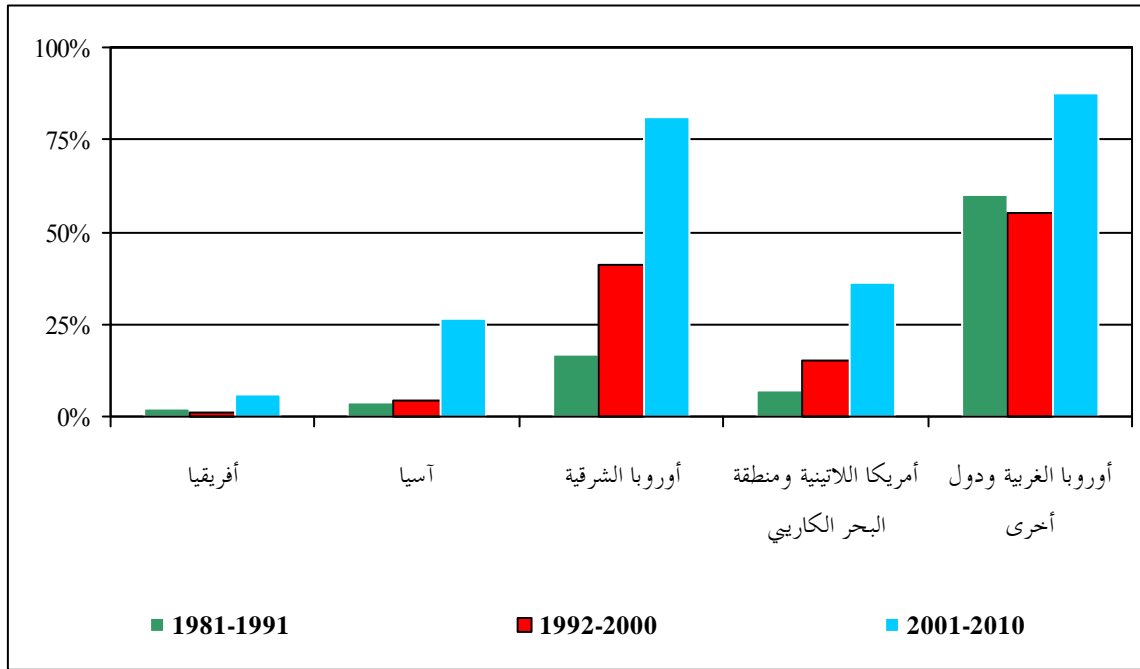
A/42/573 و Add.1 و A/37/418 و Corr.2 و Add.1 و A/39/521 و A/38/434 و Add.1 و Corr.1 و A/40/313 و Add.1 و A/41/622 و Add.1 و A/42/573 و A/43/567 و Add.1 و A/44/422 و Add.1 و A/45/5 و A/INF/45/5 و Add.1 و A/46/381 و Add.1 و A/47/303 و Add.1 و A/48/271 و Add.1-3 و A/49/190 و Corr.1 و 2 و Add.1-3 و A/50/277 و Add.3/Corr.1 و Add.1 و A/51/209 و A/52/310 و A/53/218 و A/54/298 و A/55/267 و A/56/267 و Add.1 و A/57/263 و Add.1-3 و A/58/202 و Add.1-3 و A/59/192 و Add.1 و A/60/159 و Add.1-3 و A/61/133 و Add.1-3 و A/62/158 و Add.1-3 و A/63/97 و Add.1 و A/64/113 و Add.1 و A/65/118 و Corr.1 و Add.1 و 2.

الجدول ٢

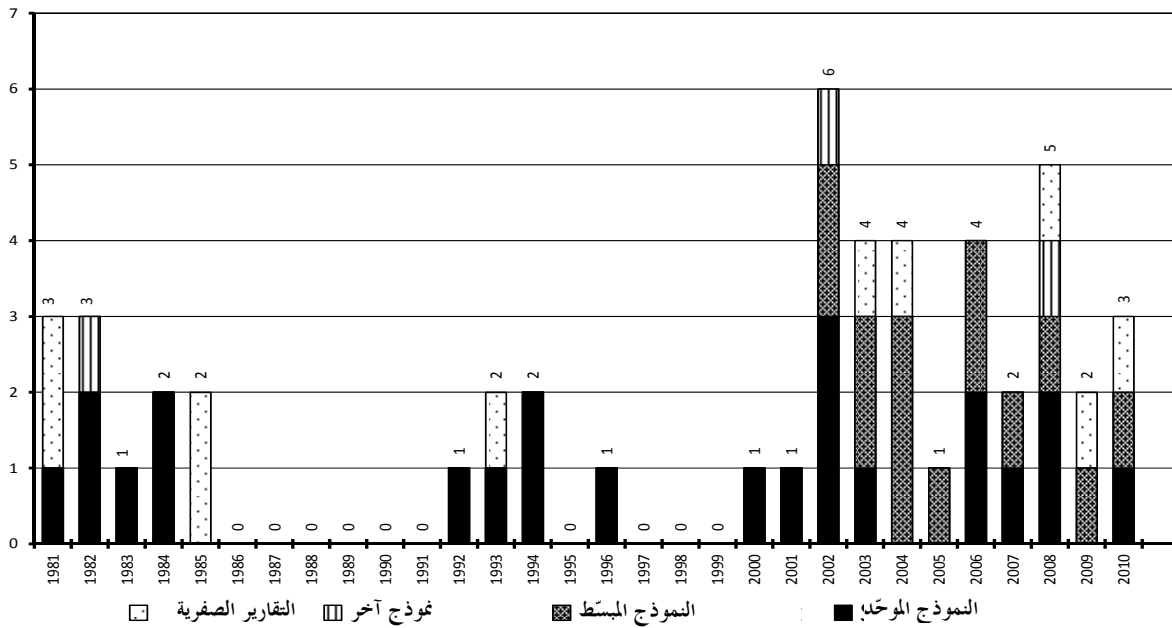
مشاركة الدول حسب المجموعة الإقليمية عن الفترة ١٩٨١-٢٠١٠

أفريقيا	آسيا والمحيط الهادئ	أوروبا الشرقية	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	أوروبا الغربية ودول أخرى
٥٣	٥٣	٢٣	٣٣	٣٠
١٩	٢٩	٢٢	٢٤	٣٠

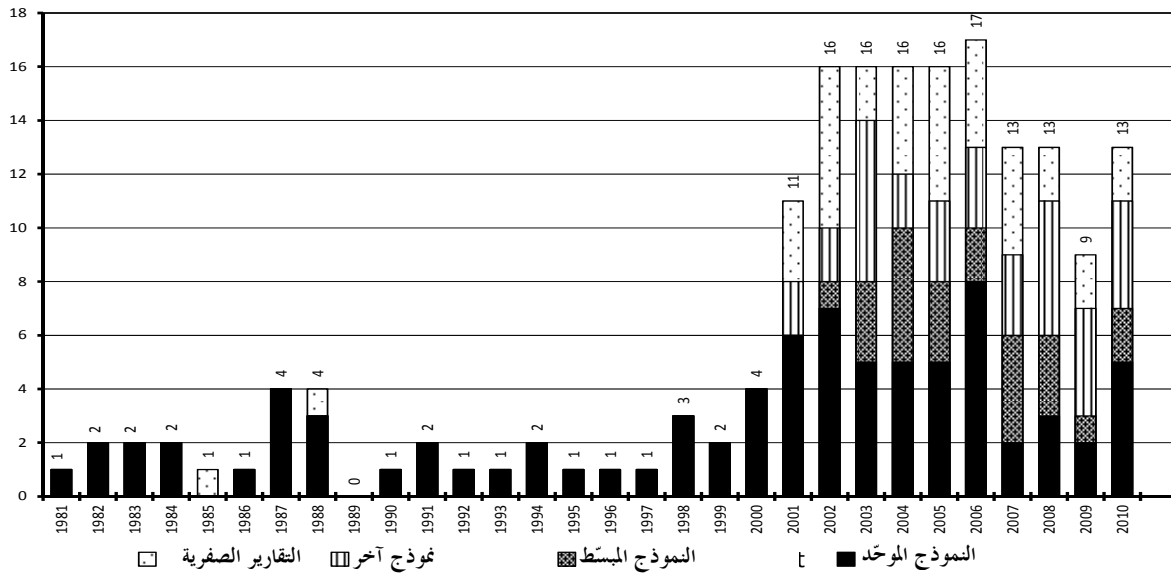
الشكل الثاني
المشاركة على الصعيد الإقليمي
(نسبة مئوية)



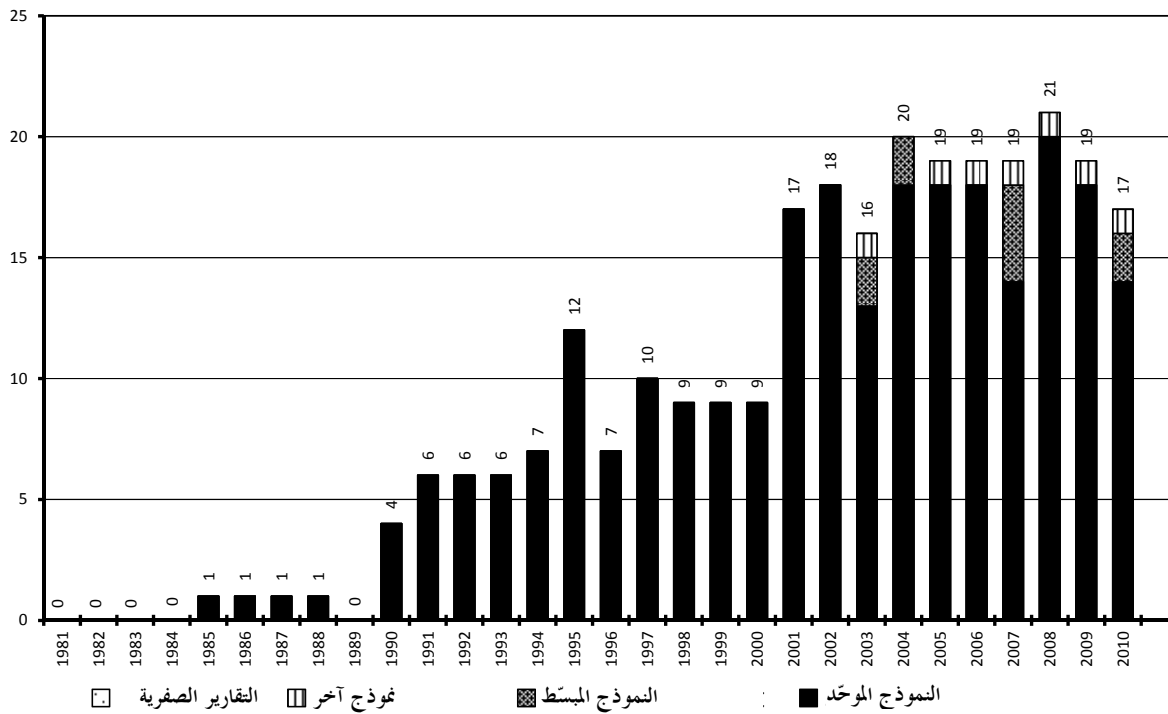
الشكل الثالث
مشاركة مجموعة الدول الأفريقية، المجموع وحسب نموذج الإبلاغ



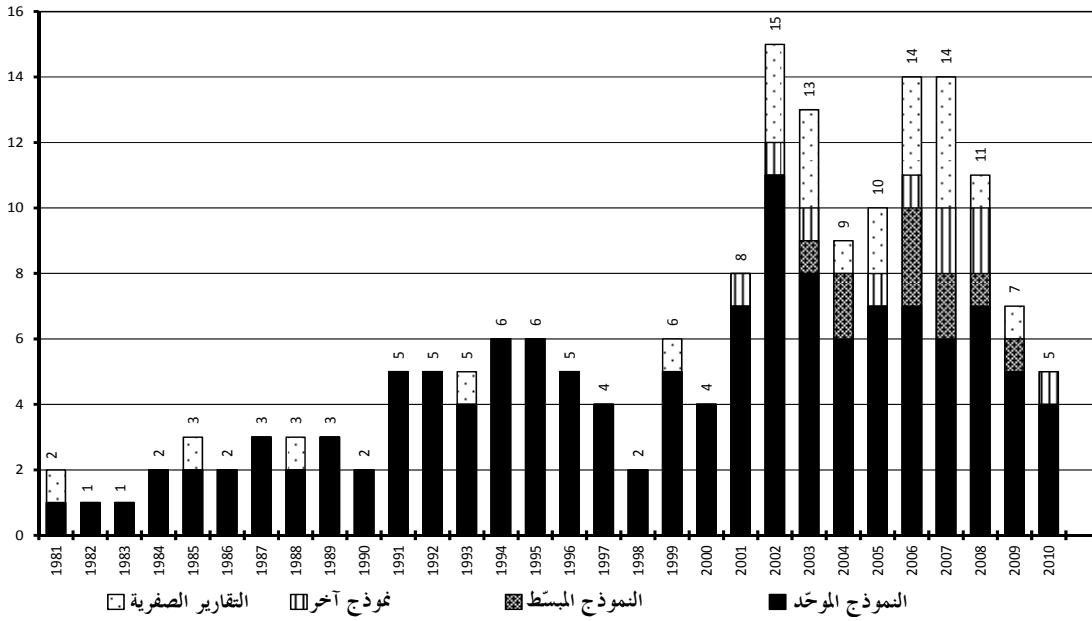
الشكل الرابع
مشاركة مجموعة الدول الآسيوية، المجموع وحسب نموذج الإبلاغ



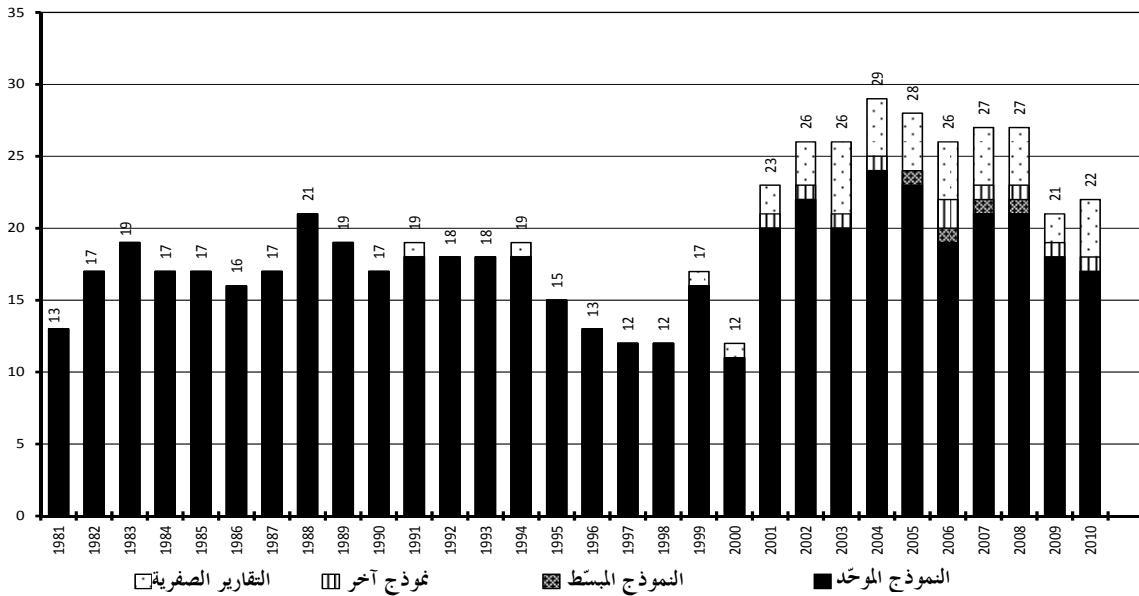
الشكل الخامس
مشاركة مجموعة دول أوروبا الشرقية، المجموع وحسب نموذج الإبلاغ



الشكل السادس
مشاركة مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المجموع وحسب نموذج الإبلاغ



الشكل السابع
مشاركة مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، المجموع وحسب نموذج الإبلاغ



الجدول ٣
مشاركة مجموعة الدول الأفريقية*

العام المقدم فيه تقرير الأمين العام	
١٩٩١	إثيوبيا
١٩٩١	إريتريا ^(١)
١٩٩١	أنغولا
١٩٩١	أوغندا
١٩٩١	بنين
١٩٩١	بوتسوانا
١٩٩١	بوركينافاسو
١٩٩١	بوروندي
١٩٩١	تشاد
١٩٩١	توغو
١٩٩١	تونس
١٩٩١	الجزائر
١٩٩١	جزر القمر
١٩٩١	جمهورية أفريقيا الوسطى
١٩٩١	جمهورية الكونغو الديمقراطية
١٩٩١	جمهورية تنزانيا المتحدة
١٩٩١	جنوب أفريقيا
١٩٩١	جيبوتي
١٩٩١	الرأس الأخضر
١٩٩١	رواندا
١٩٩١	زامبيا
١٩٩١	زمبابوي
١٩٩١	سان تومي وبرينسيبي
١٩٩١	السنگال
١٩٩١	سوازيلند
١٩٩١	إثيوبيا
١٩٩١	إريتريا
١٩٩١	أنغولا
١٩٩١	أوغندا
١٩٩١	بنين
١٩٩١	بوتسوانا
١٩٩١	بوركينافاسو
١٩٩١	بوروندي
١٩٩١	تشاد
١٩٩١	توغو
١٩٩١	تونس
١٩٩١	الجزائر
١٩٩١	جزر القمر
١٩٩١	جمهورية أفريقيا الوسطى
١٩٩١	جمهورية الكونغو الديمقراطية
١٩٩١	جمهورية تنزانيا المتحدة
١٩٩١	جنوب أفريقيا
١٩٩١	جيبوتي
١٩٩١	الرأس الأخضر
١٩٩١	رواندا
١٩٩١	زامبيا
١٩٩١	زمبابوي
١٩٩١	سان تومي وبرينسيبي
١٩٩١	السنگال
١٩٩١	سوازيلند
١٩٩١	إثيوبيا
١٩٩١	إريتريا
١٩٩١	أنغولا
١٩٩١	أوغندا
١٩٩١	بنين
١٩٩١	بوتسوانا
١٩٩١	بوركينافاسو
١٩٩١	بوروندي
١٩٩١	تشاد
١٩٩١	توغو
١٩٩١	تونس
١٩٩١	الجزائر
١٩٩١	جزر القمر
١٩٩١	جمهورية أفريقيا الوسطى
١٩٩١	جمهورية الكونغو الديمقراطية
١٩٩١	جمهورية تنزانيا المتحدة
١٩٩١	جنوب أفريقيا
١٩٩١	جيبوتي
١٩٩١	الرأس الأخضر
١٩٩١	رواندا
١٩٩١	زامبيا
١٩٩١	زمبابوي
١٩٩١	سان تومي وبرينسيبي
١٩٩١	السنگال
١٩٩١	سوازيلند
١٩٩١	إثيوبيا
١٩٩١	إريتريا
١٩٩١	أنغولا
١٩٩١	أوغندا
١٩٩١	بنين
١٩٩١	بوتسوانا
١٩٩١	بوركينافاسو
١٩٩١	بوروندي
١٩٩١	تشاد
١٩٩١	توغو
١٩٩١	تونس
١٩٩١	الجزائر
١٩٩١	جزر القمر
١٩٩١	جمهورية أفريقيا الوسطى
١٩٩١	جمهورية الكونغو الديمقراطية
١٩٩١	جمهورية تنزانيا المتحدة
١٩٩١	جنوب أفريقيا
١٩٩١	جيبوتي
١٩٩١	الرأس الأخضر
١٩٩١	رواندا
١٩٩١	زامبيا
١٩٩١	زمبابوي
١٩٩١	سان تومي وبرينسيبي
١٩٩١	السنگال
١٩٩١	سوازيلند

العام المقدم فيه تقرير الأمين العام														
١٧٦١	١٧٦١	١٧٦١	١٧٦١	١٧٦١	١٧٦١	١٧٦١	١٧٦١	١٧٦١	١٧٦١	١٧٦١	١٧٦١	١٧٦١	١٧٦١	١٧٦١
	X												X	السودان
														سيراليون
														سينشيل
														الصومال
														غابون
														غامبيا
														غانا
														غينيا
														غينيا - بيساو
														غينيا الاستوائية
														الكاميرون
														كوت ديفوار
														الكونغو
														كينيا
														ليبيريا
														ليبيا
														ليسوتو
														مالي
														مدغشقر
														مصر
														المغرب
														ملاوي
														موريتانيا
														موريشيوس
														موزامبيق
														ناميبيا ^(ب)
														النيجر
														نيجيريا

الجدول ٤

مشاركة مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ*

11-37371

العام المقدم فيه تقرير الأمين العام																
٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	
					X	X	X	X	X							الأردن
																أفغانستان
																الإمارات العربية المتحدة
XS			XS	S	S	O										إندونيسيا
					X	X	X	X	X							أوزبكستان ^(٢)
																إيران (جمهورية - الإسلامية)
																بابوا غينيا الجديدة
																باكستان
																بالاو ^(٣)
																البحرين
																بروني دار السلام ^(٤)
S		S	S	XS	X	S										بنغلاديش
																بوتان
O	O	O		O	O		O	O	X	X	X					تايلند
																تركمانستان ^(٥)
																توفالو
																تونغا ^(٦)
																تيمور - ليشتي ^(٧)
																جزر سليمان
																جزر مارشال ^(٨)
																الجمهورية العربية السورية
																جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ^(٩)
S	S	S	S	S	S	S										جمهورية كوريا ^(١٠)
																جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
																ساموا
																سري لانكا

العام المقدم فيه تقرير الأمين العام																
١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
٣	٢	٤	٥	٢	٣	٥	٣	١								
٣	٣	٤	٢	٣	٣	٢	٦	٢								
٢	٢	٢	٤	٤	٥	٤	٦	٦	٣							
١٣	٩	١٣	١٣	١٧	١٦	١٦	١٦	١١	٤	٢	٣	١	١	١	٢	٢
٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٣	٥٢	٥٢	٥١	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨	٤٨
٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩
٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٨	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٨	٣٨	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩

عدد التقارير المقدمة
وفقاً للنموذج المبسط

عدد التقارير المقدمة
وفقاً لنموذج آخر

عدد التقارير الصفرية

المجموع

عدد الدول في المجموعة

X = موحد

S = مبسط

XS = موحد ومبسط

O = آخر

* للاطلاع على تفسير الألفاظ المستعملة، انظر الملاحظات العامة الواردة بعد نهاية الجدول ٧.

(أ) بدأت عضوية بروني دار السلام عام ١٩٨٤.

(ب) بدأت عضوية جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عام ١٩٩١.

(ج) بدأت عضوية كازاخستان عام ١٩٩٢.

(د) بدأت عضوية كيريباس عام ١٩٩٩.

(هـ) بدأت عضوية قيرغيزستان عام ١٩٩٢.

(و) بدأت عضوية جزر مارشال عام ١٩٩١.

(ز) بدأت عضوية ميكرونيزيا عام ١٩٩١.

(ح) بدأت عضوية ناورو عام ١٩٩٩.

(ط) بدأت عضوية بالاو عام ١٩٩٤.

(ي) بدأت عضوية جمهورية كوريا عام ١٩٩١.

(ك) بدأت عضوية طاجيكستان عام ١٩٩٢.

(ل) بدأت عضوية تيمور - ليشتي عام ٢٠٠٢.

(م) بدأت عضوية تونغغا عام ١٩٩٩.

(س) بدأت عضوية توفالو عام ٢٠٠٠.

(ع) بدأت عضوية أوزبكستان عام ١٩٩٢.

الجدول ٥
مشاركة مجموعة دول أوروبا الشرقية*

العام المقدم فيه تقرير الأمين العام														
١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X					الاتحاد الروسي ^(١)
														أذربيجان ^(٢)
O	O	O	O	O	O		O							أرمينيا ^(١)
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	إستونيا ^(٣)
		X	X	X	X	S		X						ألبانيا
X	X	X	X		X	X		X	X					أوكرانيا ^(٤)
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X		X	X	X	بلغاريا
	XS	XS	S	XS	X	S								البوسنة والهرسك ^(٥)
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	بولندا
X	X	X	X	X	X	X	X		X		X	X	X	بيلاروس ^(٦)
	XS	XS												الجيل الأسود ^(٧)
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	الجمهورية التشيكية ^(٨)
XS	X	X	S	XS		X		X	X					جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ^(٩)
S	X	X	S	X		X	X	X	X	X				جمهورية مولدوفا ^(١٠)
		XS	XS	XS	X	X	X	X	X					جورجيا ^(١١)
X	XS	X	X	X	X	X	X	X	X	X		X	X	رومانيا
XS	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	سلوفاكيا ^(١٢)
XS	X			XS	X	X	S	X	X	X	X	X	X	سلوفينيا ^(١٣)
XS	X	XS			X	X	X	X				X	X	صربيا ^(١٤)
XS	XS	XS	XS	X	X	X	X	X		X	X			كرواتيا ^(١٥)
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X			X	X	لاتفيا ^(١٦)

العام المقدم فيه تقرير الأمين العام																			
١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	
																			ليتوانيا ^(٥)
																			هنغاريا
																			عدد التقارير المقدمة وفقاً للنموذج الموحد
																			عدد التقارير المقدمة وفقاً للنموذج المبسط
																			عدد التقارير المقدمة وفقاً لنموذج آخر
																			عدد التقارير الصفرية
																			المجموع
																			عدد الدول في المجموعة

X = موحد

S = مبسط

XS = موحد ومبسط

O = آخر

* للاطلاع على تفسير الألفاظ المستعملة، انظر الملاحظات العامة الواردة بعد نهاية الجدول ٧.

(أ) بدأت عضوية أرمينيا عام ١٩٩٢.

(ب) بدأت عضوية أذربيجان عام ١٩٩٢.

(ج) في الفترة ١٩٨١-١٩٩٠، كانت بيلاروس جزءاً من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق.

(د) بدأت عضوية البوسنة والهرسك عام ١٩٩٢.

(هـ) بدأت عضوية كرواتيا عام ١٩٩٢.

(و) بدأت عضوية الجمهورية التشيكية عام ١٩٩٣. وفي عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢، قدمت معلومات من جمهورية التشيك والسلوفاك.

(ز) بدأت عضوية إستونيا عام ١٩٩١.

- (ح) بدأت عضوية جورجيا عام ١٩٩٢.
- (ط) بدأت عضوية لاتفيا عام ١٩٩١.
- (ي) بدأت عضوية ليتوانيا عام ١٩٩١.
- (ك) بدأت عضوية الجبل الأسود عام ٢٠٠٦.
- (ل) بدأت عضوية جمهورية مولدوفا عام ١٩٩٢.
- (م) في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢، قدمت معلومات من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية.
- (ن) في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، قدمت معلومات من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، وفي عام ٢٠٠٢، من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وفي الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٥، من صربيا والجبل الأسود.
- (س) بدأت عضوية سلوفاكيا عام ١٩٩٣.
- (ع) بدأت عضوية سلوفينيا عام ١٩٩٢.
- (ف) بدأت عضوية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عام ١٩٩٣.
- (ص) في الفترة من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٠ كانت أوكرانيا جزءا من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابقة.

العام المقدم فيه تقرير الأمين العام

١٧٥١	١٧٥١	٢٧٥١	٣٧٥١	٤٧٥١	٥٧٥١	٦٧٥١	٧٧٥١	٨٧٥١	٩٧٥١	١٠٧٥١	١١٧٥١	١٢٧٥١	١٣٧٥١	١٤٧٥١	١٥٧٥١	١٦٧٥١	١٧٥١	١٨٥١	١٩٥١	٢٠٥١	٢١٥١	٢٢٥١	٢٣٥١	٢٤٥١	٢٥٥١	٢٦٥١	٢٧٥١	٢٨٥١	٢٩٥١	٣٠٥١	٣١٥١	٣٢٥١				

عدد = X

مبسطة = S

عدد ومبسطة = XS

آخر = O

* للاطلاع على تفسير الألفاظ المستعملة، انظر الملاحظات العامة الواردة بعد نهاية الجدول ٧.

(أ) بدأت عضوية سانت كيتس ونيفس عام ١٩٨٣.

مشاركة مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى*

العام المقدم فيه تقرير الأمين العام																									
١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤		
																								إسبانيا	
																									أستراليا
																									إسرائيل
																									ألمانيا ^(١)
																									أندورا ^(٢)
																									أيرلندا
																									أيسلندا
																									إيطاليا
																									البرتغال
																									بلجيكا
																									تركيا
																									الدانمرك
																									سان مارينو ^(٤)
																									السويد
																									سويسرا ^(٣)
																									فرنسا
																									فنلندا
																									قبرص
																									كندا
																									لكسمبرغ
																									ليختنشتاين ^(٥)

العام المقدم فيه تقرير الأمين العام

١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١	١٧٥١						
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X		X	X		X	X	X	X													
X		X	X	X	X	X	X	X	X		X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X				
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X		X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X				
X	X	X			X	X		X	X		X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X				
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X				
X		X	X	X	X	X	O	X	X	X	X		X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X				
X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X			X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X				
			X	X	X	X	X		X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X											
١٧	١٨	٢١	٢١	١٩	٢٣	٢٤	٢٠	٢٢	٢٠	١١	١٦	١٢	١٢	١٣	١٥	١٨	١٨	١٨	١٨	١٧	١٩	٢١	١٧	١٦	١٧	١٧	١٩	١٧	١٣	
			١	١	١	١																								
١	١	١	١	٢		١	١	١	١																					
٤	٢	٤	٤	٤	٤	٤	٥	٣	٢	١	١			١																
٢٢	٢١	٢٧	٢٧	٢٦	٢٨	٢٩	٢٦	٢٦	٢٣	١٢	١٧	١٢	١٢	١٣	١٥	١٩	١٨	١٨	١٩	١٧	١٩	٢١	١٧	١٦	١٧	١٧	١٩	١٧	١٣	
٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٧	٢٦	٢٦	٢٦	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥

X = موحد

S = مبسط

XS = موحد ومبسط

O = آخر

* للاطلاع على تفسير الألفاظ المستعملة، انظر الملاحظات الواردة بعد نهاية الجدول ٧.

(أ) بدأت عضوية أندورا عام ١٩٩٣.

(ب) جرى توحيد جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية عام ١٩٩٠. وقبل التوحيد قدمت كل من الدولتين تقريرا عام ١٩٩٠، احتسبا تقريرا واحدا في الجدول.

(ج) بدأت عضوية ليختنشتاين عام ١٩٩٠.

(د) بدأت عضوية موناكو عام ١٩٩٣.

(هـ) بدأت عضوية سان مارينو عام ١٩٩٢.

(و) بدأت عضوية سويسرا عام ١٩٩٢. وقد قدمت معلومات عام ١٩٩٦ وفي الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠١.

تعليقات عامة على الجداول ٧-٣

تشكل المعلومات الواردة في الجداول ٧-٣ أساساً للنظرات الإجمالية الواردة في الجدولين ١ و ٢. وإضافة إلى ذلك، تبين الجداول ٧-٣ نوع النموذج الذي استعملته كل دولة في تقديم تقريرها لدى إبلاغ الأمم المتحدة بالبيانات، حسب الموضح فيما يلي:

موحد	النموذج الموحد
مبسط	النموذج المبسط الذي استُحدث عام ٢٠٠٢.
آخر	نموذج آخر
صفري	التقارير الصفريّة
موحد ومبسط	البيانات المقدمة وفقاً للنموذج الموحد والنموذج المبسط في آن واحد

ولا يشمل المجموع الوارد بالجدول تقارير الدول غير الأعضاء (جزر كوك؛ والكرسي الرسولي؛ وسويسرا حتى عام ٢٠٠١). وحينما تقدم دولة بيانات وفقاً للنموذج الموحد والنموذج المبسط في آن واحد، مما يورد مقابله عبارة (موحد ومبسط)، فإن تلك التقارير تعامل بوصفها تقارير موحدة. وفي حين أن الدول تبلغ عادة عن بيانات سنة واحدة، قد يحدث أن يشمل أحد التقارير بيانات عن سنتين أو حتى عدة سنوات، ولكن تلك التقارير تحسب بوصفها تقريراً واحداً عند احتساب المجموع.

المرفق الثاني

تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية

النموذج الموحد للإبلاغ

النموذج المبسط للإبلاغ

التقرير "الصفري" عن النفقات العسكرية

الملاحظات الإيضاحية



تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية^(أ)

السنة المالية:

البلد:

العملة الوطنية ووحدة القياس:

(ينبغي ألا تتجاوز وحدة القياس ١٠٠٠٠/١ من مجموع النفقات العسكرية)

جهة الاتصال الوطنية (للاستخدام الحكومي فقط):

الشعبة/القسم

المنظمة

البريد الإلكتروني

الفاكس

الهاتف

يُرجى وضع علامة مقابل النموذج المستخدم من بين النماذج التالية (اختر واحداً):

النموذج الموحد لتقديم التقرير (موصى به)

النموذج المبسط لتقديم التقرير

نموذج آخر (نموذج وطني، أو نموذج تقرير منظمة إقليمية)

تقرير "صفرى"

يُرجى وضع علامة في حالة تقديم معلومات إضافية:

قُدمت ملاحظات توضيحية^(ب)

قُدمت معلومات إضافية^(ج)

أ، ب، ج - انظر الملاحظات الإيضاحية.



النموذج الموحد للإبلاغ

المعونة المقدمة إلى	القوات	القوات	القوات	القوات	القوات	القوات	القوات	القوات	القوات	القوات	القوات	القوات	القوات
مجموع نفقات المدنيين في حالات غير النفقات العسكرية	نفقات المدنيين في حالات الطوارئ ^(٩)	موزعة النفقات العسكرية	موزعة النفقات العسكرية	موزعة النفقات العسكرية	موزعة النفقات العسكرية	موزعة النفقات العسكرية	موزعة النفقات العسكرية	موزعة النفقات العسكرية	موزعة النفقات العسكرية	موزعة النفقات العسكرية	موزعة النفقات العسكرية	موزعة النفقات العسكرية	موزعة النفقات العسكرية
(١١)	(١٠)	(٩)	(٨)	(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)			

١ - الأفراد^(١)

- ١-١ المهندسون
- ٢-١ الأفراد العسكريون العاملون
- ٣-١ أفراد الاحتياط
- ٤-١ الأفراد المدنيون
- ٥-١ المعاشات التقاعدية للعسكريين^(٢)

٢ - العمليات والصيانة

- ١-٢ مواد للاستخدام الجاري^(٣)
- ٢-٢ الصيانة والإصلاح^(٤)
- ٣-٢ الخدمات المشتراة^(٥)
- ٤-٢ تكاليف أخرى

٣ - المشتريات والإنشاءات (الاستثمارات)^(٦)

- ١-٣ المشتريات
- ١-٣-١ الطائرات والمحركات

د، هـ، و، ز، ح، ط، ي، ك- انظر الملاحظات الإيضاحية.

المعونة المقدمة إلى		نفقات القوات											
		القوات الاستراتيجية	القوات البرية	القوات البحرية	القوات الجوية	العسكرية الأخرى ^(٥)	المركزي والقيادة والسلام ^(٦)	عمليات الأمم المتحدة لحفظ	المساعدة والتعاون في	المدنيين في	نفقات مجموع	تكاليف الموارد	
		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	
	٢-١-٣												القذائف بما في ذلك الرؤوس الحربية التقليدية
	٣-١-٣												الرؤوس الحربية والقنابل النووية
	٤-١-٣												السفن والزوارق
	٥-١-٣												المركبات المدرعة
	٦-١-٣												المدفعية
	٧-١-٣												الأعتدة الأخرى والأسلحة الأخرى لدى القوات البرية
	٨-١-٣												الذخيرة
	٩-١-٣												الإلكترونيات ووسائل الاتصال
	١٠-١-٣												المركبات غير المدرعة
	١١-١-٣												مشتريات أخرى
	٢-٣												الإنشاءات
	١-٢-٣												القواعد الجوية والمطارات
	٢-٢-٣												القواعد والمرافق البحرية
	٣-٢-٣												مرافق الإلكترونيات
	٤-٢-٣												مرافق الأفراد
	٥-٢-٣												مرافق التدريب
	٦-٢-٣												مرافق أخرى

المعونة المقدمة إلى												فئات القوات
القوات الاستراتيجية	القوات البرية	القوات البحرية	القوات الجوية	القوات العسكرية الأخرى ^(٥)	والقيادة	المركزي	المتحدة لحفظ	عمليات الأمم	المساعدة	المدنيين في	نفقات مجموع	تكاليف الموارد
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)		

٤ - البحث والتطوير

١-٤ البحوث الأساسية والتطبيقية

٢-٤ التطوير والاختبار والتقييم

٥ - المجموع (١+٢+٣+٤)

الملاحظات الإيضاحية (إن وجدت):



النموذج المبسط للإبلاغ

السنة المالية:

البلد:

العملة الوطنية ووحدة القياس:

(ينبغي ألا تتجاوز وحدة القياس ١/١٠٠٠٠٠ من مجموع النفقات العسكرية)

جهة الاتصال الوطنية (للاستخدام الحكومي فقط):

الشعبة/القسم

(المنظمة)

البريد الإلكتروني

الفاكس

الهاتف

القوات البرية القوات البحرية القوات الجوية قوات أخرى* المجموع

١ - الأفراد

٢ - العمليات والصيانة

٣ - المشتريات والتشييد (الاستثمارات)

٤ - البحث والتطوير

٥ - المجموع

الملاحظات الإيضاحية (إن وجدت):

* انظر الملاحظات الإيضاحية.



التقرير "الصفري" عن النفقات العسكرية

إن حكومة، بالإحالة إلى قرار الجمعية العامة، تبلغ الأمم المتحدة بموجب هذا التقرير بأنها ليست لديها قوات مسلحة أو عسكرية، ولم تنفق أية نفقات عسكرية في السنة المالية

جهة الاتصال الوطنية (للاستخدام الحكومي فقط):

الشعبة/القسم

(المنظمة)

البريد الإلكتروني)

الفاكس

الهاتف

الملاحظات الإيضاحية:

- ١ - تشير النفقات العسكرية إلى جميع الموارد المالية التي تنفقها أية دولة على استخدامات ومهام قواتها العسكرية. وتمثل المعلومات عن النفقات العسكرية تكاليف فعلية بالأسعار الحالية وبالعملة المحلية.
- ٢ - الدول الأعضاء مدعوة إلى النظر في تقديم تفسير أو إيضاح، حسب الاقتضاء، للأرقام المقدمة في نماذج التقارير (مثلا عن حصة النفقات العسكرية من الناتج المحلي الإجمالي، والتغيرات الرئيسية عن التقارير السابقة، والظروف الخاصة). وقد أضيفت خانة تتضمن "الملاحظات الإيضاحية" في نهاية النموذج. ويمكن تقديم ملاحظات إيضاحية أيضا في ورقة منفصلة ترفق بالنموذج.
- ٣ - الدول الأعضاء مدعوة إلى النظر، حسب الاقتضاء، في تقديم معلومات واقعية ووثائقية (مثل قوائم وروابط شبكية للوثائق الرئيسية والمواد المرجعية المتاحة أمام عموم الجمهور، والتي تبين سياستها الدفاعية واستراتيجياتها وعقائدها العسكرية "الكتب البيضاء"). ويمكن إرفاق "المعلومات الإضافية" وما يتصل بها من وثائق، إن وجدت، بالتقرير الوطني.
- ٤ - أية قوات عسكرية غير مدرجة في الأعمدة ١-٤ وأية قوات مسلحة أخرى تابعة لتلك الدولة تستطيع، بمقتضى تكوينها أو معداتها أو مهمتها، القيام بعمليات عسكرية.
- ٥ - يجب أن تشمل على السواء البعثات التي أصدرت الأمم المتحدة ولايتها وتضطلع بقيادتها، والبعثات الأخرى التي أصدرت الأمم المتحدة ولايتها.
- ٦ - انخرط القوات والمعدات العسكرية التابعة لدولة ما في أنشطة تستهدف مساعدة المدنيين في حالة حدوث كارثة طبيعية أو حالة طوارئ أخرى غير عسكرية، إذا كان ذلك جزءا من الإنفاق العسكري. وحيث أن جزءا من هذه النفقات يمكن أيضا الإبلاغ عنه ضمن بند "فئات القوات"، فمن المستحسن إدراج إيضاحات إضافية في بند "الملاحظات الإيضاحية".
- ٧ - يجب أن تشمل المدفوعات المباشرة عن الخدمات الحالية والمقبلة المقدمة إلى الأفراد، إلى جانب النفقات الأخرى اللازمة لتعويض الأفراد والتي يسدها رب العمل مثل الضرائب، حسب المقتضى، والمعاشات التقاعدية (إذا كانت جزءا من الميزانية العسكرية) وغير ذلك من المساهمات.

- ٨ - يجب أن تشمل شراء الأغذية والملابس والمنتجات البترولية والمواد التدريبية (باستثناء المعدات الحربية والذخيرة) واللوازم الطبية.
- ٩ - يجب أن تشمل على السواء الخدمات التعاقدية ومشتريات قطع الغيار والأدوات والمواد اللازمة لإصلاح وصيانة المعدات والمرافق العسكرية، بما في ذلك المخازن والمستودعات.
- ١٠ - يجب أن تشمل نفقات مختلف أنواع الخدمات المشتراة مثل نفقات السفر ورسوم البريد ونفقات الطباعة وغيرها من المصروفات، إلى جانب المدفوعات إلى المتعاقدين المدنيين ومتعاقدي القطاع الخاص.
- ١١ - يجب أن تشمل الاستثمارات الكبيرة في شراء الأسلحة والمعدات العسكرية، وتشبيد المرافق العسكرية وتحديثها بشكل شامل التي يكون من شأنها زيادة القدرات القتالية وتحسين الجودة ورفع مستوى الأداء.
- ١٢ - يجب أن تشمل مجموع نفقات القوات العسكرية الأخرى، والدعم المركزي والإدارة والقيادة، والتعاون العسكري، والمعونة المقدمة إلى المدنيين، والنفقات غير الموزعة.